

عبد الله اليافي ودوره السياسي في لبنان 1943 - 1958

جاسم محمد خضير الجبوري *

تأريخ القبول: 2019/10/28

تأريخ التقديم: 2019/9/8

المستخلص:

حفل تاريخ لبنان المعاصر بعدد كبير من الشخصيات السياسية التي كان لها دور فاعل في تحقيق الاستقلال السياسي عن فرنسا في منتصف القرن العشرين ، وكان (عبد الله اليافي) أحد تلك الشخصيات الوطنية التي أعلنت رفضها لسياسة الانتداب الفرنسي على لبنان ومقاومة الاتجاهات الطائفية التي مارسها سلطات الانتداب ، ومؤكداً على تحقيق التعاون بين المسلمين والمسيحيين اللبنانيين في إطار دولة لبنانية مستقلة ذات سيادة.

الكلمات المفتاحية : تولية ، عائلة ، رغبة

المقدمة:

حاولنا من خلال البحث مناقشة الدور السياسي الذي مارسه (عبد الله اليافي) في حقبة تعد من أهم وادق وأعقد الحقب الزمنية في التاريخ السياسي اللبناني ولا سيما المدة (1943 - 1958) ، إذ تناول البحث ولادة عبد الله اليافي ودراسته وبداية نشاطه السياسي في لبنان بين الحربين العالميتين 1928 - 1939 ، ومن ثم استعراض مشاركته وفوزه في الانتخابات النيابية التي جرت خلال الأعوام (1943 ، 1947 ، 1951 ، 1953) ، وكذلك دوره في تحقيق الاستقلال السياسي عن فرنسا عام 1943 ، ودخوله معترك المعارضة ضد حكم الرئيس (بشارة الخوري) والذي تم الإطاحة به في انتفاضة عام 1952 ، ثم تولي (عبد الله اليافي) رئاسة الحكومة اللبنانية بين عامي (1953 - 1954) ، وينتهي البحث بمشاركته في تشكيل الجبهة الوطنية عام 1957

* أستاذ مساعد / قسم التاريخ/كلية الآداب/ جامعة الموصل .

التي قامت بدور المعارضة لحكم الرئيس اللبناني (كميل شمعون) والتي أدت إلى اندلاع انتفاضة عام 1958 والتي أطاحت بحكم كميل شمعون وجاءت بفؤاد شهاب رئيساً للجمهورية في 23 أيلول 1952.

- ولادة عبد الله اليافي ودراسته

ولد عبد الله عارف عبد الغني اليافي في مدينة بيروت عام 1901 ، وينتمي إلى أسرة (اليافي) السُنِّيَّة ⁽¹⁾، ولقبت أسرته بـ (اليافي) نسبة إلى مدينة يافا في فلسطين ، ووالده عارف اليافي كان موظفاً (مخلص كمركي) في مرفأ بيروت ⁽²⁾ ، وكان جده الشيخ عبد الغني اليافي يحتل مكانة مرموقة في بيروت أيام الدولة العثمانية ⁽³⁾، وتولى عدد من أفراد عائلة اليافي (نقابة الأشراف في بيروت) ⁽⁴⁾.

تلقى عبد الله اليافي دراسته الابتدائية والثانوية في الكلية العثمانية التي أنشأها الشيخ احمد عباس الأزهري في بيروت ، وأكمل دراسته الجامعية في كلية الآباء اليسوعيين (كلية الحقوق) بالجامعة اليسوعية في بيروت ، ونال فيها شهادة الحقوق عام 1923 ⁽⁵⁾، ثم سافر إلى فرنسا وأكمل دراسته الجامعية العليا في جامعة السوربون بباريس ونال شهادة الدكتوراه في الحقوق عام 1926 ⁽⁶⁾، عن أطروحته الموسومة بـ

(1) صلاح عبّوشي ، تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، (بيروت ، 1989)، ص 79 ؛ عدنان محسن ضاهر ورياض غنّام ، المعجم النيابي اللبناني : سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية وأعضاء مجلس الإدارة في متصرفية جبل لبنان 1861 — 2006 ، دار بلال للطباعة والنشر ، (بيروت ، 2007) ، ص 539 .

(2) عدنان محسن ضاهر ورياض غنّام ، معجم حكام لبنان والرؤساء 1924 — 2012 : سيرة وتراجم حكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات خلال 170 سنة ، دار بلال للطباعة والنشر ، (بيروت ، 2012)، ص 278.

(3) حسان حلاق ، سجلات المحكمة الشرعية في بيروت ، الطبعة الأولى ، (بيروت ، 1987) ، ص 71 — 72 ؛ أحمد أبو سعد ، معجم أسماء الأسر والأشخاص ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، (بيروت ، 1997)، ص 147 — 148؛

(4) جريدة الجريدة (بيروت) ، العدد (2652) في 7 تشرين الثاني 1964؛ حلاق ، سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، ص 72.

(5) ضاهر وغنّام ، المعجم النيابي اللبناني ، ص 539 .

(6) حكمة أبو زيد ، رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم 31 سنة في السرايا ، الطبعة الثانية ، دار النهار للنشر ، (بيروت ، 2004)، ص 22 ؛ نزيه كامل خداج ، لبنان والبرلمان ، الطبعة الأولى ، (بيروت ، 2009) ، ص 480.

((الوضع الخاص للمرأة في شريعة الإسلام)) والتي أعدت باللغة الفرنسية ، وترجمت إلى اللغة العربية عام 2011⁽¹⁾، وكان أول لبناني يومذاك يحمل شهادة الدكتوراه في الحقوق⁽²⁾، وعاد إلى بيروت عام 1926 ليؤسس مكتباً للمحاماة ويمارس على أثرها هذه المهنة ، ثم انتخب أميناً لسر نقابة المحامين في بيروت عام 1930⁽³⁾.

- بدايات نشاطه السياسي بين الحربين 1928 - 1939

بدأ عبد الله اليافي نشاطه السياسي عندما كان في باريس ، إذ تولى رئاسة المؤتمر العربي - السوري والذي دعا فيه إلى استقلال الدول العربية عن فرنسا وبريطانيا⁽⁴⁾، وبعد عودته إلى لبنان شارك عام 1928 في مؤتمر دمشق الذي انعقد في في حزيران من العام ذاته⁽⁵⁾، وقد عبّر فيه عن رفضه للممارسات الفرنسية والطائفية في لبنان⁽⁶⁾ ، وطرح عبد الله اليافي في المؤتمر مسألة مساندة المسلمين في لبنان من أجل تحقيق الاستقلال عن فرنسا ، وانتهى المؤتمر في 23 حزيران بإصدار قرار أكد على ضرورة تحقيق الوحدة السورية⁽⁷⁾.

ومع بدء الاستعدادات السياسية في لبنان لانتخاب رئيساً للجمهورية اللبنانية في عام 1932 ، نشط المسلمون وفي مقدمتهم عبد الله اليافي وآخرون من كبار

(1) للتفاصيل عن الأطروحة ينظر : عبد الله عارف اليافي ، الوضع الخاص للمرأة في شريعة الإسلام ، تعريب : علي خليفة ، الطبعة الأولى ، دار ألف ياء ، (بيروت ، 2011) .

(2) عيوش ، تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة ، ص 79.

(3) ضاهر وغنّام ، معجم حكام لبنان والرؤساء ، ص 278 .

(4) خدّاج ، لبنان والبرلمان ، ص 480 .

(5) انعقد المؤتمر للتأكيد على الوحدة السورية اللبنانية ومواجهة الممارسات الفرنسية والاتجاهات الطائفية في سورية ولبنان، وشارك فيه الكثير من المسلمين والمسيحيين اللبنانيين ، وقد حضر المؤتمر وفود الساحل من بيروت وصيدا وطرابلس وبعبك والبقاع ، وعرف هذا المؤتمر أيضاً لدى اللبنانيين باسم (مؤتمر أبناء الساحل . محمد جميل بيهم ، النزعات السياسية بلبنان 1918 — 1945 ، منشورات دار الأحد ، (بيروت ، 1977) ، ص 13 ؛ إبراهيم محسن ، ((المواجهة الوطنية ضد الفرنسيين خلال فترة الانتداب 1920 — 1946)) ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد 63 - 64 ، آذار — حزيران ، (دمشق ، 1998) ، ص 200 .

(6) حسان حلاق ، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936 ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، (بيروت ، 1983) ، ص 21.

(7) بيهم ، النزعات السياسية بلبنان ، ص 13.

الشخصيات اللبنانية المسلمة⁽¹⁾ للمطالبة بحقوقهم بتولي رئاسة الجمهورية إسوة بإخوانهم المسيحيون ، وتكونت لجنة إسلامية لدراسة موضوع إجراء إحصاء سكاني ورئاسة الجمهورية ، وكان عبد الله اليافي أحد أعضاء هذه اللجنة ، والتي قامت بتشجيع المسلمين للمشاركة في إحصاء عام 1932 والذي أثبت مساواة عدد المسلمين بعدد المسيحيين⁽²⁾.

لم يتوقف عبد الله اليافي عن ممارسة نشاطه السياسي ، ففي 16 تشرين الثاني 1933 شارك في مؤتمر عقد بمدينة بيروت عرف باسم (مؤتمر الساحل) في منزل (سليم علي سلام) ، وحضر المؤتمر كذلك وفود من مدن بيروت وطرابلس وصور وصيدا⁽³⁾ ، وبين عبد الله اليافي أثناء المؤتمر مخاطر السياسة الفرنسية المعادية لطموحات الشعب اللبناني في تحقيق المطالب بالوحدية مع سورية ، ودعا الحكومة الفرنسية للعمل من أجل تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الطوائف اللبناني دون تمييز ، وبعد المناقشات قدّم المشاركون في المؤتمر برقية إلى المفوض السامي الفرنسي تضمنت تأكيدات على مطالبهم بالوحدية والمتضمنة عدم تجزئة البلاد السورية بما فيها مدن الساحل اللبناني والأقضية الأربعة (طرابلس وصور وصيدا وجبل عامل) إلى دويلات متعددة ، وتحقيق العدالة في توزيع واردات الدولة⁽⁴⁾.

- ترشحه للانتخابات النيابية وفوزه فيها عام 1937

-
- (1) لعل من أبرزهم : رياض الصلح وعبد الحميد كرامي وسليم علي سلام .
 - (2) وكانت نتيجة الإحصاء السكاني : عدد المسلمين (386469) ، وبلغ عدد المسيحيين (396946) . حسان حلاق ، تاريخ لبنان المعاصر 1913 — 1943 ، منشورات دار النهضة العربية ، (بيروت ، 1985) ، ص 130 ؛ محسن ، ((المواجهة الوطنية ضد الفرنسيين...)) ، ص 203.
 - (3) كمال صليبي ، تاريخ لبنان الحديث ، الطبعة الأولى ، دار النهار للنشر ، (بيروت ، 1967) ، ص 224 ؛ حسان حلاق ، مذكرات سليم علي سلام 1868 — 1938 ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، (بيروت ، 1982) ، ص 81 .
 - (4) حلاق ، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ، ص 24 ؛ عبّوشي ، تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء رؤساء حكومة ، ص 80.

أعاد المفوض السامي الفرنسي الحياة الدستورية إلى لبنان⁽¹⁾، وقام رئيس الجمهورية (أميل إده) بتكليف خير الدين الأحذب لتشكيل الحكومة اللبنانية فألفها بتاريخ 4 كانون الثاني 1937⁽²⁾، ثم قامت الحكومة بالاستعداد للإشراف على الانتخابات المقرر إجراؤها في 24 تشرين الأول من العام ذاته⁽³⁾.

رشح عبد الله اليافي للانتخابات عن محافظة بيروت، والتي جرت في موعدها المحدد، وقد مارست المفوضية الفرنسية وسائل مختلفة من أجل فوز المرشحين الموالين لها، وتفشّت الرشوة في هذه الانتخابات وقاومت بكل الوسائل مرشحي المعارضة وفي مقدمتهم عبد اليافي ورياض الصلح، وأسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز عبد الله اليافي نائباً عن بيروت، وتألّف مجلس النواب من (62) نائباً منهم (41) منتخبون و (21) معينون⁽⁴⁾، وعقد مجلس النواب جلسته الأولى في 29 تشرين الأول 1937⁽⁵⁾.

- حكومة عبد الله اليافي الأولى 1 تشرين الثاني 1938 - 22 كانون الثاني 1939 :

(1) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، الأجزاء (الأول، الثاني، الثالث)، منشورات أوراق لبنانية، الجزء الأول، (بيروت، 1961)، ص 209.

(2) ينظر نص التشكيلة الحكومية في الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد (3381) في 6 كانون الثاني 1973؛

U.S.State Department Lebanon, Internal and Foreign affairs (U.S.S.D.L.I and F.A) : 1931 - 1939, Lebanon, Telegram from the American Legation, Beirut, Lebanon, January 9, 1937, No:137, To the secretary of state, Washington, Film 1, p.177.

(3) فؤاد الخوري، النيابة في لبنان نشؤها، أطوارها، آثارها، أعلامها من 1860 - 1977 ظن الطبعة الأولى، (بيروت، 1980)، ص 134؛ جاسم محمد خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني 1943 - 1975 دراسة تاريخية وثائقية، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، (كلية الآداب، 2006)، ص 33 - 34

(4) علي محمد علام، دليل النائب اللبناني 1861 - 1992، الطبعة الأولى، مركز A 3 للدراسات، (بيروت، 1993)، ص 85 - 86.

(5) محاضر مجلس النواب اللبناني، وسيتم اختصارها لاحقاً بـ (م. م. ن. ل.)، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الثاني، الجلسة (1) المنعقدة في 9 تشرين الأول 1937، ص 1.

لم تستمر الحكومة اللبنانية في ممارسة عملها أكثر من سنة ، فقدم رئيسها استقالته إلى رئيس الجمهورية بتاريخ 27 تشرين الأول 1938⁽¹⁾، وكلّف رئيس الجمهورية يوم 1 تشرين الأول 1938 عبد الله اليافي بتشكيل الحكومة ، فألفها في اليوم نفسه⁽²⁾.

عرض رئيس الوزراء (عبد الله اليافي) بيان حكومته الوزاري على مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ 10 تشرين الثاني 1938 ، وأعلن من خلاله أن حكومته ستأخذ على عاتقها إدارة شؤون الدولة بفضل الثقة التي سيمنحها لها مجلس النواب ، وأنه أصبح في رأس الواجبات الملقة على الحكومة توفير سبل العيش لطبقات الشعب الفقيرة وتهيئة موازنة مالية للدولة تأخذ اهتماماً كبيراً بالاقتصاد ، وتشجيع الصناعة الوطنية والتجارة وتشريع قانون للعمال يوفر لهم الضمانات المادية ، وعن العلاقات مع فرنسا ، طالب من المجلس بعقد المعاهدة اللبنانية - الفرنسية وإزالة كل الخلافات والعقبات حول عقدها وتطبيقها لأنها ستسهل عملية الانتقال من الانتداب إلى الاستقلال ، وشدد على ضرورة تحقيق الثقة المتبادلة بين الحكومة والمواطنين ، وبعد مناقشات

(1) ينظر نص كتاب استقالة الحكومة المرقم (E.C / 3365) والمؤرخ في 27 تشرين الأول 1938 وقبول رئيس الجمهورية استقالة الحكومة بتاريخ 1 تشرين الثاني 1938 في : م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الرابع ، العقد العادي الثاني لسنة 1938 ، الجلسة (2) المنعقدة في 10 تشرين الثاني 1938 ، ص 6 ؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب 1926 - 1984 ، المجلد الأول ، إعداد وتحقيق : يوسف قزما خوري ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الدراسات اللبنانية، (بيروت ، 1986) ، ص 101.

(2) ينظر نص المرسومين المرقمين (E.C / 3365) و (E.C / 3366) والمؤرخين في 27 تشرين الأول و 1 تشرين الثاني 1938 والمتضمنان تشكيل الحكومة في :

U. S . S . D . L . I and F.A : 1931 - 1939 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon , November 2 , 1938 , No : 320, To the secretary of state , Washington , Film 1 , p.273 ;

م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الرابع ، العقد العادي الثاني لسنة 1938 ، الجلسة (2) المنعقدة في 10 تشرين الثاني 1938 ، ص 7 ؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ، المجلد الأول ، ص 101 ؛ ؛ خدّاج ، لبنان والبرلمان ، ص 218.

مطولة من قبل أعضاء مجلس النواب للبيان الوزاري ، نالت حكومة (عبد الله اليافي) الثقة من المجلس بأغلبية (55) نائباً من أصل (60) نائباً حضروا الجلسة⁽¹⁾.

- حكومة عبد الله اليافي الثانية 22 كانون الثاني - 21 أيلول 1939 :

بعد مضي (83) يوماً من العمل الحكومي ، قدّم عبد الله اليافي استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية يوم 22 كانون الثاني 1939 ، وقام الأخير بتكليف عبد الله اليافي بتشكيل الحكومة الثانية فشكلها باليوم نفسه ، وألقى رئيس الحكومة (عبد الله اليافي) بيان حكومته الوزاري على مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ 24 كانون الثاني 1939 ، وتضمن الملامح العامة لسياسة الإصلاح السياسي والاقتصادي التي ستقوم بها الحكومة ونال الثقة بأكثرية (33) صوتاً من أصل (35) من أعضاء المجلس⁽²⁾.

لم تستمر حكومة عبد الله اليافي طويلاً ، فمع اندلاع الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول 1939 قام المفوض السامي الفرنسي بإصدار القرار المرقم (346) والمؤرخ في 21 أيلول من العام ذاته بتعليق العمل بالدستور اللبناني وحل مجلس النواب ومجلس الوزراء بحجة الضرورات العسكرية التي فرضتها الحرب العالمية الثانية⁽³⁾.

- فوز عبد الله اليافي في انتخابات عام 1943 ودوره السياسي في تحقيق الاستقلال

1 : ترشيحه للانتخابات النيابية في آب - أيلول 1943

(1) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الرابع ، العقد العادي الثاني لسنة 1938 ، الجلسة (2) المنعقدة في 10 تشرين الثاني 1938 ، ص 7 — 27 ؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ، ص 101 — 111.

(2) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الرابع ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1939 ، الجلسة (3) المنعقدة في 24 كانون الثاني 1939 ، ص 247 — 248 ؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ، ص 113 — 120.

(3) U . S . S . D . L . I and F . A 1931 — 1939 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon, September 22 , 1939 , No : 54 , To the secretary of state , Washington , Film 1 , p.242 ; Edmon Rabbath , La Formation Historique Du Liban politique et Constitutionnel , Universit ' Libanaise , (Beirut , 1973), p.424.

قامت السلطات الفرنسية وبعد مشاورات مع المسؤولين اللبنانيين يوم 18 آذار 1943 بإعادة العمل بالدستور اللبناني المعطل منذ العام 1939 ، وعيّنت حكومة (انتقالية) برئاسة (أيوب ثابت) ، وكانت مهمتها إدارة شؤون لبنان والتحضير لإجراء الانتخابات النيابية القادمة⁽¹⁾ ، وأصدرت الحكومة اللبنانية مرسومين تشريعيين في 17 حزيران 1943 ، حمل الأول الرقم (49) والذي نص على زيادة عدد النواب من (42) إلى (54) نائباً منها (32) مقعداً للمسيحيين و (22) مقعداً للمسلمين ، بينما نص المرسوم المرقم (50) على توزيع المقاعد النيابية على المناطق والطوائف اللبنانية⁽²⁾. أثارت هذه السياسة الطائفية في توزيع المقاعد امتعاض المسلمين في لبنان ، إذ عقد اجتماعاً في بيروت بتاريخ 21 حزيران 1943 عرف بـ (مؤتمر الطوائف الإسلامية) لبحث قضية المرسومين ، وكان عبد الله اليافي أحد المشاركين في المؤتمر ، وقد ألقى كلمة أكد فيها مدى الاجحاف الذي سيلحقه المرسومان بالمسلمين ، مشدداً على ضرورة تعديلهما من أجل المصلحة اللبنانية ومصلحة الطوائف اللبنانية كافة ، وأكد على وحدة الموقف الإسلامي تجاههما ، وبعد نهاية المناقشات أصدر المجتمعون مقررات المؤتمر بعد أن صوّت عليها جميع الحاضرون ومن بينهم عبد الله اليافي ، وتضمنت المطالبة من الحكومة بإلغاء المرسومين وإجراء إحصاء سكاني عام تحت إشراف لجنة محايدة موثوق بها ، وإجراء الانتخابات على أساس الإحصاء الجديد ، وامتناع المسلمون في لبنان عن الاشتراك في الانتخابات إلى أن تتحقق هذه المطالب ، وقام عبد الله اليافي ورياض الصلح وعبد الحميد كرامي وصائب سلام يوم 29 حزيران بزيارة المفوض البريطاني في لبنان لهذا الخصوص ، وأكدوا أنهم يخشون من تزوير الإحصاء ، وطلبوا بدعم الحكومة البريطانية لهم⁽³⁾.

(1) محمد جميل بيهم ، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور ، الطبعة الأولى ، مطابع دار الكشف ، الجزء الثاني ، (بيروت ، 1950) ، ص 111.
(2) حسان حلاق ، تاريخ لبنان المعاصر 1918 — 1943 ، دار النهضة العربية ، (بيروت، 1985) ، ص 199.
(3) بيهم ، النزعات السياسية بلبنان ، ص 57 — 60 ؛ حلاق ، تاريخ لبنان المعاصر ، ص 203 — 206.

تدخلت الحكومة الفرنسية للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة ، وتوصلت لصيغة وسط تقضي بأن تكون نسبة تمثيل المسيحيين في مجلس النواب القادم زائدة على نسبة تمثيل المسلمين بالسدس (نسبة 6 على 5)، وأصدرت قراراً نص على أن يتألف مجلس النواب من (55) عضواً على أن تتوزع المقاعد بنسبة (30) للطوائف المسيحية و(25) للطوائف الإسلامية وإجراء إحصاء سكاني في لبنان في مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ هذا القرار⁽¹⁾ ، كما أصدرت الحكومة اللبنانية قراراً بتاريخ 15 آب من العام ذاته يقضي بإجراء تلك الانتخابات على دورتين في 29 آب و 5 أيلول 1943⁽²⁾.

شرح عبد الله اليافي للانتخابات النيابية عن محافظة بيروت ضمن (كتلة نواب بيروت) ، وجرت الانتخابات في موعدها المحدد ، وعلى الرغم من التدخلات الفرنسية فيها من أجل فوز المرشحين الموالين لها، إلا أن تلك الانتخابات التي انتهت في 6 أيلول 1943 أسفرت عن فوز رجال الحركة الوطنية المعادين لفرنسا وحصل عبد الله اليافي فيها على (5795) صوتاً⁽³⁾.

- انتخابات الرئاسة وتشكيل الحكومة اللبنانية عام 1943

عقد مجلس النواب جلسته الأولى في 21 أيلول 1943 لانتخاب رئيس الجمهورية ، وكان أقوى المرشحين الشيخ (بشارة الخوري) ، وجرت عملية الانتخاب ،

(1) U . S . S . D . L . I and F. A 1941 – 1944 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon, August 2, 1943 , No : 243 , To the secretary of stste , Washington , Film 3 , p.377-380.

(2) دار الكتب والوثائق (بغداد) ، وسيتم اختصارها لاحقاً بـ (د.ك.و) ، ملفات البلاط الملكي ، ملف رقم (5113 , 311) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية والمؤرخ في 15 آب 1943 ، الوثيقة (54) ، ص 14 ؛ ضاهر غندور ، النظم الانتخابية : الحياة النيابية والتشريعات الانتخابية في لبنان، الطبعة الأولى ، المركز الوطني للمعلومات، (بيروت ، 1992)، ص 361.

(3) عبّوشي ، تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة ، ص 80 ؛ غندور ، النظم الانتخابية ، ص 364 ؛ الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 49 ؛ ص 508.

وصوّت النائب (عبد الله اليافي) لصالح المرشح بشارة الخوري الذي فاز بمنصب رئاسة الجمهورية بأكثرية (44) صوتاً من أصل (47) من النواب الحاضرين الجلسة⁽¹⁾. أجرى رئيس الجمهورية استشاراته لتشكيل الحكومة ، فكلف رياض الصلح بهذه المهمة ، فشكلها بتاريخ 25 أيلول 1943⁽²⁾، وقد وصفها القنصل الأمريكي في بيروت بأنها أول وزارة دستورية مستقلة انتخبها مجلس النواب بكل حرية وشفافية⁽³⁾. ألقى رياض الصلح بيان حكومته الوزاري على مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ 7 تشرين الأول 1943 وشرح فيه سياسة حكومته الداخلية والخارجية مؤكداً على أن الاستقلال والسيادة الوطنية هي من أهم القضايا التي تواجهها حكومته وستعمل على تحقيقها في أقرب وقت ممكن⁽⁴⁾.

ناقش مجلس النواب البيان الوزاري لحكومة الصلح في جلسته المنعقدة بتاريخ 7 تشرين الأول 1943 ، وكان النائب (عبد اليافي) في طليعة المناقشين ، فقد أكد على أن البيان الوزاري الذي تقدمت به الحكومة على جانب كبير من الخطورة فيما يتعلق باستقلال لبنان ومستقبله ، وأشار إلى أن رئيس الحكومة الذي كان يعمل في صفوف المعارضة ((يحمل على منكبيه تبعات جسيمة)) تخص سيادة لبنان واستقلاله ، وأن كل كلمة قالها لا تقيد الحكومة فحسب بل تقيد مجلس النواب أيضاً ، وبعد مناقشات

(1) م . ن . ل . ، الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1943، الجلسة (1) المنعقدة في 21 أيلول 1943 ، ص4.

(2) الوزارت اللبنانية وبياناتها مع وثيقة الوفاق الوطني اللبناني 1943 — 1994 ، جمع وتقديم : جان ملحه ، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان ناشرون ، (بيروت ، 1995) ، ص 51.

(3) U . S . S . D . L . I and F . A 1941 — 1944 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon, September 29, 1943 , No : 229 , To the secretary of stste , Washington , Film 3 , p.12.

(4) مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية ، جمعها وقدم لها : جان ملحه ، مكتبة خياط ، (بيروت ، 1965) ، ص 19 — 32.

مستفيضة من النواب ، أعطى النائب (عبد الله اليافي) ثقته للحكومة التي نالت عند التصويت ثقة مجلس النواب بالإجماع⁽¹⁾.

- دور عبد الله اليافي السياسي في تحقيق الاستقلال

عملت حكومة رياض الصلح على تنفيذ برنامجها الوزاري فيما يتعلق بتعديل بعض مواد الدستور اللبناني التي تتعارض مع استقلال لبنان⁽²⁾، وعقد مجلس النواب جلسة تاريخية يوم 8 تشرين الثاني 1943 وحضرها النائب (عبد الله اليافي) ، وبدأ بمناقشة مشروع القانون الدستوري المتعلق بتعديل وحذف بعض مواد الدستور الذي أُحيل من قبل الحكومة إلى مجلس النواب في 5 تشرين الثاني 1943⁽³⁾ ، وتضمن تعديل المواد الدستورية (1 ، 11 ، 52 ، 95 ، 102) والغاء المواد (90 ، 91 ، 92 ، 94) والتي حددت سلطات الدولة المنتدبة على لبنان وحذف كل ما يشير إلى تلك السلطات وحقوقها في لبنان⁽⁴⁾.

وبعد طلب بعض النواب إحالة المشروع إلى لجنة خاصة لمراجعته ، أصر النائب عبد الله اليافي وعدد من النواب⁽⁵⁾ على متابعة مناقشة التعديل ، وقد أكد النائب (عبد الله اليافي) على ضرورة الاسراع بالتعديل لأنه يحق استقلال لبنان السياسي والاقتصادي والعسكري عن فرنسا ، وهذا ما يتوافق مع مطالب جميع الشعب اللبناني بالاستقلال الكامل ، وشدد على أن يكون للبنان دستور صحيح خالٍ من كل قيد وشرط ويضمن السيادة المطلقة للبنان والحريات العامة ، وعدّ مشروع التعديل ((واجب وطني))

(1) م. م. ن. ل. ، الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1943 ، الجلسة (3) المنعقدة في 7 تشرين الأول 1943 ، ص 13 — 14 ؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشتها في مجلس النواب ، ص 131.

(2) الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 147 — 148.

(3) عدنان ضاهر ورياض غنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني ، الطبعة الأولى ، دار بلال ، (بيروت، 2002) ، ص 200.

(4) ينظر نص المواد المعدلة والملغاة من الدستور في : مجلس النواب ، محاضر ومناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته 1926 — 1990 ، إعداد : أحمد زين ، الطبعة الأولى ، المديرية العامة للدراسات والأبحاث ، مجلس النواب ، (بيروت، 1993) ، ص 404 — 434.

(5) منهم : عبد الحميد كرامي ، سامي الصلح ، سعدي المنلا ، صبري حماده .

، وبعد المناقشة صوت النائب (عبد الله اليافي) مع أعضاء المجلس البالغ عددهم (48) على مشروع التعديل الدستوري⁽¹⁾، وتبلغت الحكومة بقرار المجلس ، ووقع عليه رئيس الجمهورية ، ونشر في الجريدة الرسمية يوم 9 تشرين الثاني 1943⁽²⁾.

أثار قرار التعديل الدستوري حفيظة السلطات الفرنسية التي أقدمت يوم 11 تشرين الثاني على اعتقال رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة اللبنانية⁽³⁾، وقد نجا من الاعتقال حبيب أبو شهلا (نائب رئيس الوزراء) ومجيد أرسلان (وزير الدفاع) اللذين كانا الممثلين الشرعيين للحكومة ، وقد أصدرت عدة مراسيم يوم 11 تشرين الثاني 1943 دعت الشعب اللبناني إلى الإضراب العام احتجاجاً على إجراءات السلطات الفرنسية بحق الحكومة اللبنانية⁽⁴⁾، وعقد مجلس النواب جلسة يوم 12 تشرين الثاني في منزل رئيس المجلس (صبري حمادة) ، وحضر الجلسة النائب (عبد الله اليافي) ، وباشر المجلس بإجراءات تغيير العلم اللبناني القديم بعلم جديد يرمز إلى الاستقلال ، واتخذ المجلس قرارات عدة تضمنت اعتبار الدستور اللبناني قائماً ومنح الثقة للحكومة المؤلفة من (حبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان) والعمل من أجل إطلاق سراح رئيس الجمهورية وأعضاء حكومته ، واستمر مجلس النواب في عقد جلساته خارج المبنى الرئيس له يومي (15 و 16 تشرين الثاني) ، وقد ناقش النائب (عبد الله اليافي) الأوضاع السياسية التي يعيشها لبنان ، وطالب من السلطات الفرنسية بإعادة الحياة الدستورية إلى لبنان

(1) م. م. ن. ل. ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الثاني لسنة 1943 ، الجلسة (3) المنعقدة في 8 تشرين الأول 1943 ، ص 2 ؛ أنور الخطيب ، المجموعة الدستورية : القسم الثاني : الدولة والنظم السياسية / دستور لبنان (1) المناقشات البرلمانية والوثائق ، الطبعة الأولى ، (بيروت ، 1970) ، ص 297 - 298.

(2) صليبي ، تاريخ لبنان الحديث ، ص 235 .
(3) منير تقي الدين ، ولادة استقلال ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، (بيروت ، 1953) ، ص 58 - 64 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص 33 - 35 .
(4) حسين حمد عبد الله الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان 1943 - 1958 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية (ابن رشد) ، (جامعة بغداد ، 1990) ، ص 50 ؛ ضاهر وغنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني ، ص 220 - 221 .

والإفراج عن الحكومة ، وشدد على ضرورة إجراء مفاوضات بين فرنسا والحكومة الشرعية في لبنان من أجل تحقيق الاستقلال⁽¹⁾.

وفي 19 تشرين الثاني 1943 ، وجه النائب (عبد الله اليافي) ومعه عدد كبير من أعضاء مجلس النواب برقية إلى سفراء وممثلي الدول الأجنبية استذكروا فيها اعتقال السلطات الفرنسية لرئيس وأعضاء حكومته ، وحملوا الحكومة الفرنسية مسؤولية المحافظة على سلامتهم ، ومؤكدين على ضرورة اعتراف العالم باستقلال لبنان لأنه حق وطني مشروع⁽²⁾.

ونتيجة للضغط الشعبي اللبناني والدولي ، اضطرت السلطات الفرنسية يوم 22 تشرين الثاني للإفراج عن رئيس الجمهورية ورفاقه المعتقلين ، وأعادتهم إلى مناصبهم الحكومية⁽³⁾، واتخذ هذا اليوم عيداً وطنياً للبنان يحتفل به كل عام.

وتزامناً مع تحقيق الاستقلال ، عقد مجلس النواب جلسة بتاريخ 1 كانون الأول 1943 ، والقى فيها رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء رياض كلمتين وجهاً من خلالها التحية للشعب اللبناني لوقوفه موقفاً وطنياً مشرفاً وراء حكومته ومن أجل الحفاظ على الدستور ، وتعاقب عدد من النواب في توجيه التحية للحكومة ، وقد تحدث النائب (عبد الله اليافي) مجدداً الموقف الوطني الذي وقفه الشعب تجاه حكومته ، وأكد أن هذا الموقف هو تعبير عن الوحدة الوطنية من أجل إنهاء الانتداب الفرنسي والحفاظ على وحدة البلد واستقلاله ، ووافق النائب (عبد الله اليافي) وباقي أعضاء المجلس على

(1) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الخامس لسنة 1943 ، الجلسة (4) المنعقدة في 1 كانون الأول 1943 ، ص 1 - 2 .

(2) ينظر نص البرقية في الملحق ذو الرقم (25) في : الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 586.

(3) محمد رجائي ريان ، ((أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) السياسية في لبنان عام 1943 وموقف بريطانيا منها)) ، مجلة أبحاث اليرموك ، العدد (3) ، (الأردن ، 1992) ، ص 130 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص 49 - 50 .

توجيه الشكر للشعب اللبناني والدول والمؤسسات التي وقف إلى جانب الشعب اللبناني في مسيرته الوطنية تجاه تحقيق الهدف الأساسي المتمثل بالاستقلال الكامل⁽¹⁾.

- عبد الله اليافي واتفاق جلاء الجيوش الأجنبية عن لبنان 1945 - 1946

على الرغم من حصول لبنان على الاستقلال عام 1943 ، إلا أن هذا الاستقلال كان منقوصاً ، ولم تكن السيادة الوطنية قد تحققت ، بسبب بقاء الجيوش الفرنسية والبريطانية على الأراضي اللبنانية ، لذلك سعت القوى الوطنية في لبنان من أجل الضغط على الحكومة اللبنانية للإسراع بانسحاب تلك القوات من الأراضي اللبنانية⁽²⁾.

جرت مفاوضات ثنائية بين فرنسا وبريطانيا من أجل سحب قواتهما من لبنان ، وتوصل الطرفان إلى اتفاق مشترك يوم 13 كانون الأول 1945 تضمن سحب تلك القوات وجلاءها عن لبنان ، وتم إبلاغ الرئيس اللبناني (بشارة الخوري) ورئيس الحكومة (رياض الصلح) بهذا الاتفاق⁽³⁾.

قدمت الحكومة اللبنانية نص الاتفاق إلى مجلس النواب ، وقد ناقش الاتفاق بجلسته المنعقدة بتاريخ 13 كانون الأول 1945 ، وبعد أن ألقى رئيس الحكومة اللبنانية نص الاتفاق الخاص بالجلاء ، ناقش المجلس نص الاتفاق ، وقد أبدى النائب (عبد الله اليافي) بعض التحفظات عليه ((لأنه لم يُعلن رسمياً استقلال لبنان من قبل الحكومة الفرنسية)) ، وأكد على أن يتضمن الجلاء كل القوات والبعثات العسكرية عن المطارات والموانئ اللبنانية وخروجها عن لبنان ، وأبدى استغرابه من عدم مشاركة الحكومة اللبنانية في مفاوضات الجلاء⁽⁴⁾.

(1) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الخامس لسنة 1943 ، الجلسة (4) المنعقدة في 1 كانون الأول 1943 ، ص 2 - 9.

(2) Leila Maire , Lebanon :Improbable Nation A study in politcal Development , (Beirut , 1965),p.62;

غسان تويني وفارس ساسين ونواف سلام ، كتاب الاستقلال بالصور والوثائق ، الطبعة الثالثة ، دار النهار للنشر ، (بيروت، 2001) ، ص 288.

(3) الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص 198.

(4) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الثاني لسنة 1945 ، الجلسة (10) المنعقدة في 13 كانون الأول 1945 ، ص 9 ؛ الخوري ، النيابة في لبنان ، ص 188.

وعندما لم تكن الحكومة الفرنسية جادة في موضوع الانسحاب من الأراضي اللبنانية ، قامت الحكومة اللبنانية بطرح قضية الجلاء على مجلس الأمن الدولي⁽¹⁾ ، كما قدمت الحكومة اللبنانية في 14 شباط 1946 شكوى إلى المجلس لفتت فيها نظر المجلس إلى وجود الجيوش الأجنبية على الأراضي اللبنانية ، وطالبت بانسحاب تلك الجيوش فوراً⁽²⁾.

ناقش مجلس الأمن الدولي في جلسته المنعقد بتاريخ 15 شباط 1946 قضية وجود القوات الأجنبية في لبنان ، وقرر المجلس قيام فرنسا بإجراء مفاوضات مباشرة مع لبنان حول جلاء جيوشها عن الأراضي اللبنانية وأن تحدد موعد الانسحاب النهائي⁽³⁾ ، وكانت مناقشات مجلس الأمن الدولي محور مناقشات مجلس النواب اللبناني ، ففي الجلسة المنعقدة بتاريخ 19 شباط 1945 طالب النائب (عبد الله اليافي) من الحكومة اللبنانية بعض الإيضاحات حول ما جرى في مجلس الأمن من مناقشات حول الجلاء ، وأكد انتصار القضية اللبنانية في مجلس الأمن ، وبيّن بأن قرار مجلس الأمن كان من مصلحة لبنان ، وعدّ المباحثات بأنها جادة ومثمرة وأظهرت عدالة القضية اللبنانية⁽⁴⁾.

استجابت فرنسا وبريطانيا لقرار مجلس الأمن الدولي ، فدخلت في مفاوضات مع لبنان وسورية في باريس أسفرت عن التوقيع على بروتوكول رسمي في 23 آذار

(1) د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف رقم (4808 ، 311) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (600/948/د) والمؤرخ في 10 آب 1945 ، الوثيقة (52) ، ص 30 ؛ منير تقي الدين ، الجلاء : وثائق خطيرة تنشر للمرة الأولى تكشف النقاب عن أسرار جلاء القوات الأجنبية عن لبنان وسورية عام 1946 ، دار بيروت ، (بيروت ، 1956) ، ص 164 — 165.

(2) مناقشات مجلس الأمن لقضية سورية ولبنان ، المحضر الرسمي الكامل ، دار الأحد ، (بيروت ، 1948) ، ص 1 — 2 ؛ شاكر الدبس ، الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة ، مطبعة الإنشاء ، (دمشق ، 1968) ، ص 89 .

(3) فوزي أبو دياب ، لبنان والأمم المتحدة ، دار النهضة العربية ، (بيروت ، 1978) ، ص 58 — 59 ، الدبس ، الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة ، ص 90.

(4) م. م. ن. ل. ، الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة 1945 ، الجلسة (12) المنعقدة في 19 شباط 1946 ، ص 2 ؛ الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 165 — 166.

1946 حدد فيه يوم 31 كانون الثاني 1946 موعداً لجلاء جميع الجيوش الأجنبية عن لبنان ، وبدأت الجيوش الفرنسية والبريطانية بالانسحاب من لبنان إلى أن انسحب آخر جندي فرنسي عن لبنان فجر يوم 31 كانون الأول 1946 ، واتخذ هذا اليوم أيضاً عيداً وطنياً يحتفل به اللبنانيون من كل عام⁽¹⁾.

- اختيار عبد الله اليافي وزيراً للعدلية (14 كانون الأول 1946 - 7 حزيران 1947 كلف رئيس الجمهورية (بشارة الخوري) رياض الصلح بتشكيل الحكومة اللبنانية⁽²⁾، واستطاع تأليفها بتاريخ 14 كانون الأول 1946 وتولى (عبد الله اليافي) فيها (وزارة العدلية)⁽³⁾، وضمت الحكومة اللبنانية - حسب ما ذكرته الوثائق الأمريكية - أقطاب الزعامة السياسية من ذوي النفوذ النيابية والشعبية في لبنان ، وانها لا تعكس صورة الأحزاب السياسية الوطنية ، بل هي مجموعة من الشخصيات اختيرت ببراعة من قبل الرئيس اللبناني (بشارة الخوري) من أجل غايات شخصية لضمان إعادة انتخابه لولاية ثانية لرئاسة الجمهورية⁽⁴⁾ ، وبما أن وزير المالية (كميل شمعون) كان يشغل

(1) كميل شمعون ، مراحل الإستقلال ، مطابع ألف ليلة وليلة ، (بيروت ، 1949) ، ص 348 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص 227 ؛ أبو دياب ، لبنان والأمم المتحدة ، ص 61 ؛ ضاهر وغنام ، مجلس النواب في ذاكرة الإستقلال اللبناني ، ص 428 .

(2) U . S . S . D . L . I and F . A 1945 – 1949 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon, December 12, 1946 , No : 665 , To the secretary of stste , Washington , Film 1, p.287.

(3) حكومات لبنان : 65 حكومة في 60 سنة البيانات الوزارية والوزراء 1943 – 2003 ، الإصدار الرابع ، جمع وتقديم جان ملحه ، الطبعة الأولى ، منشورات مكتبة لبنان ناشرون ، (بيروت ، 2003) ، ص 62. وتشكلت الحكومة بموجب المرسومين المرقمين (K / 7685) و (K / 7686) والمؤرخين في 14 كانون الأول 1946 ، وضمت الحكومة فضلاً عن عبد الله اليافي كل من : صبري بك حماده (نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية) ، الأمير مجيد أرسلان (وزيراً للدفاع والبريد والبرق) ، كميل شمعون (وزيراً للمالية) ، هنري بك فرعون (وزيراً للخارجية والمغتربين) ، كمال بك جنبلاط (وزيراً للاقتصاد الوطني والزراعة والشؤون الاجتماعية) والياس الخوري (وزيراً للصحة والإسعاف العام والتربية الوطنية) م . م . ن . ل . الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الثاني لسنة 1946، الجلسة (12) المنعقدة في 14 كانون الأول 1946، ص 200 – 201 .

(4) U . S . S . D . L . I and F . A 1945 – 1949 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon, December 20, 1946 , No : 297 , To the secretary of stste , Washington , Film 2, p.55 – 56.

منصب وزير مفوض في لندن ، فقد كُلف (عبد الله اليافي) وزير العدلية بمهام وزير المالية وكالة لحين عودة كميل شمعون⁽¹⁾.

ألقى رئيس الحكومة (رياض الصلح) البيان الوزاري لحكومته في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ 21 كانون الأول 1946 لمناقشة والحصول على ثقة المجلس لحكومته ، وتضمن البيان الوزاري خطة شاملة لحكومته في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتعزيز أواصر الصداقة والتعاون مع الدول العربية والأجنبية ، وتأكيد له للوقوف إلى جانب القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية⁽²⁾.

وبخصوص مسألة المحاكم اللبنانية ، عمل عبد الله اليافي (وزير العدلية) ومن خلال الحكومة على مفاوضة الفرنسيين بشأن الغاء المحاكم المختلطة ، وهي الأثر الأخير للانتداب الفرنسي ، إلا ان الفرنسيين تهربوا في بادئ الأمر بحجة أن المسألة لا تتعلق بهم بل بالدول الأجنبية الكبرى ، وهي شريكاتهم في هذه المحاكم لوجود الكثير من الرعايا الأجانب في لبنان ، لكن رئيس الحكومة (رياض الصلح) ووزير العدلية (عبد الله اليافي) دخلا في مفاوضات مع الفرنسيين وباقي الدول الأجنبية التي لها رعايا في لبنان كل على حدة ، إلى أن تم الاتفاق النهائي بين الحكومة اللبنانية والسلطات الفرنسية على الغاء تلك المحاكم ، وتم الاتفاق على اقتضا مطلب كل دولة على وجوب تطبيق قانونها الوطني فيما يتعلق بالأحوال الشخصية لرعاياها القاطنين في لبنان ،

(1) U . S . S . D . L . I and F . A 1945 – 1949 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon, December 15, 1946 , No : 667 , To the secretary of stste , Washington , Film 2, p.52.

وينظر نص المرسوم المرقم (7687) والمؤرخ في 14 كانون الأول 1946 الخاص بتكليف عبد الله بمهام وزير المالية وكالة في : البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب ، المجلد الأول ، ص 168.

(2) ينظر نص البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح في : م . م . ن . ل . الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الثاني لسنة 1946 ، الجلسة (12) المنعقدة في 21 كانون الأول 1946 ، ص 201 – 202 .

وأكد وزير العدلية (عبد الله اليافي) أنه لم يكن في المطلب انتقاص من سيادة لبنان واستقلاله لأن المبدأ معترف به في القانون الدولي⁽¹⁾.

ناقش مجلس النواب بجلسته المنعقدة في 30 كانون الأول 1946 مشروع قانون مستعجل يقضي بإلغاء تلك المحاكم المختلطة ، وقد أدلى وزير العدلية (عبد الله اليافي) ببيان على المجلس قال فيه أن الحكومة قدمت إلى البلاد ومجلس النواب ثلاثة ((زهرات)) وهي ((جلاء الجيوش الأجنبية عن لبنان جلاء تاماً وتخفيض سعر الحنطة وإلغاء المحاكم المختلطة)) ، ووجه شكره للدول الكبرى التي تنازلت عن امتيازاتها في لبنان⁽²⁾.

كما قام عبد الله اليافي (وزير العدلية) بسلسلة من الأعمال المتعلقة بإصلاح النظام القضائي في لبنان ، وتنظيم المحاكم الخاصة بجميع الطوائف في لبنان بما فيها المحاكم الصلحية والبدائية والاستئناف والتمييز ، وترأس (عبد الله اليافي) عدد من اللجان الخاصة بإصلاح القوانين القضائية في لبنان ، كما ساهم في إصلاح قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالطوائف اللبنانية ، وعمل على زيادة ميزانية وزارة العدلية⁽³⁾.

وفي 29 أيار 1946 استقال كمال جنبلاط من وزارتي الاقتصاد الوطني والزراعة ، وتم تكليف (عبد الله اليافي) بتأمين أعمال وزارتي الاقتصاد الوطني والزراعة والشؤون الاجتماعية وذلك بموجب المرسوم المرقم (9128 / k) والمؤرخ في 29 أيار 1946⁽⁴⁾.

- إعادة انتخاب عبد الله اليافي عضواً في مجلس النواب عام 1947

(1) الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص 280 - 281.
(2) م . م . ن . ل . الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الثاني لسنة 1946 ، الجلسة (13) المنعقدة في 30 كانون الأول 1946 ، ص 3 - 4 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص 281 - 282.
(3) أبو زيد ، رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم ، ص 22.
(4) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، العدد (23) في 4 حزيران 1947 ؛ البيانات الوزارية ومناقشتاتها في مجلس النواب ، ص 168 ؛ ماجد ، تاريخ الحكومات اللبنانية ، ص 68.

لم يكمل مجلس نواب عام 1943 ولايته النيابية الكاملة والبالغة أربع سنوات ، إذ تعرض للحل بموجب المرسوم الجمهوري المرقم (K / 8685) والمؤرخ في 8 نيسان 1947 ، ودعا المرسوم في مادته الثانية إلى انتخاب أعضاء مجلس النواب الجديد وعلى دورتين الأولى في 25 أيار والثانية في 1 حزيران من العام ذاته⁽¹⁾.

بدأت عملية التحضير للانتخابات ، وكانت المنافسة شديدة بين المدن اللبنانية ولا سيما في مدينة بيروت التي رشح (عبد الله اليافي) نفسه عنها ضمن قائمة سامي الصلح (كتلة نواب بيروت) ، والتي تنافست مع (اللائحة الحكومية) ، فضلاً عن قوائم منافسة أخرى مثل الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية⁽²⁾.

جرت الانتخابات في موعدها المحدد ، وانتهت بتاريخ 1 حزيران 1947 ، وأسفرت عن فوز (عبد الله اليافي) الذي حصل على أعلى الأصوات عن مدينة بيروت ، حيث حصل على (17847) صوتاً⁽³⁾.

وبعد تشكيل مجلس النواب ، قدّم رياض الصلح استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية في 7 حزيران من العام ذاته، وكلفه رئيس الجمهورية بتشكيلها ثانية فألفها في اليوم نفسه⁽⁴⁾، وعرض رياض الصلح بيان حكومته الوزاري على مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ 17 حزيران 1947 ، وبعد مناقشة البيان أعطى النائب (عبد

(1) هدى رزق ، صناعة النخب السياسية في لبنان (ظروف ، قوانين ونتائج) ، الطبعة الأولى ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، (بيروت، 2001) ، ص 54؛ خدّاج ، لبنان والبرلمان ، ص 222 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثالث، ص 30.

(2) فؤاد البدوي ، الكتاب الأخضر في السياسة اللبنانية 1943 — 1950 ، الطبعة الأولى ، منشورات إدارة جريدة الثقافة الوطنية ، (بيروت ، 1950) ، ص 69 ؛ خدّاج ، لبنان والبرلمان ، ص 224 ؛ الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص ص 52 ؛ 510.

(3) وفاز عن مدينة بيروت (8) نواب آخرين . هدى رزق ، صناعة النخب السياسية في لبنان (ظروف ، قوانين ونتائج) ، الطبعة الأولى ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، (بيروت، 2001) ، ص 54 ؛ غندور ، النظم الانتخابية ، ص 375 — 378.

(4) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الساس ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1947 ، الجلسة (1) المنعقدة في 9 حزيران 1947 ، ص 4 — 5 ؛ البيانات الوزارية ومناقشتها في مجلس النواب ، المجلد الأول ، ص 175 ؛ ينظر نص التشكيلة الحكومية في : ماجد ، تاريخ الحكومات اللبنانية ، ص 68.

الله اليافي) ثقته للحكومة والتي حصلت على الثقة بإجماع النواب والبالغ عددهم (48) من أصل (55) ⁽¹⁾.

- حكومة عبد الله اليافي الثالثة (7 حزيران 1951 - 11 شباط 1952)

على أثر استقالة الحكومة اللبنانية في 5 حزيران 1951 ، بدأ رئيس الجمهورية (بشارة الخوري) استشاراته الشخصية لتأليف الحكومة الجديدة ، وظهر بأن الخلاف كان محتدماً حول من سيشكل تلك الحكومة ، وبدأ الحديث عن ثلاثة مرشحين لتأليفها وهم : (عبد الله اليافي ورياض الصلح وسعدي المنلا) ، وكان عبد الله أكثر حُضاً للترشيح كونه لا يلقى معارضة من الأوساط النيابية والشعبية ، على العكس من رياض الصلح الذي كان يلقى معارضة قوية من بعض الجهات ⁽²⁾.

استقر الرأي في النهاية على اختيار (عبد اليافي) لتشكيل الحكومة ، وظهر ان الكتلة الدستورية بزعامة (سليم الخوري) شقيق رئيس الجمهورية ومعه عدد من السياسيين استطاعوا إقصاء (رياض الصلح) من تسلم الحكومة في لبنان وأعطوها لخصمه (عبد الله اليافي) ⁽³⁾، الذي شكلها في 7 حزيران 1951 ، وتكونت من (7) وزراء ⁽⁴⁾ ، وعرض رئيس الحكومة (عبد الله اليافي) بيان حكومته الوزاري على مجلس

(1) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1947 ، الجلسة (2) المنعقدة في 17 حزيران 1947 ، ص 10 - 22 ؛ البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب ، المجلد الأول ، ص 176 - 184.

(2) سعد محسن العبيدي ، رياض الصلح ودور السياسي حتى عام 1951 ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، (بغداد ، 2001) ، ص 223.

(3) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفه رقم (2684 / 311) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، كتاب المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (أ . س / 11 / 8 / 268) والمؤرخ في 9 حزيران 1951 ، الوثيقة المرقمة (33) ، ص 136.

(4) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفه رقم (2684 / 311) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، كتاب المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (ت / 333 / 333 / 300 / 13433) في 11 حزيران 1951 ، الوثيقة المرقمة (34) ، ص 138 ، وتألفت الحكومة من : عبد الله اليافي (رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية) ، وفيليب بولس (نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للأشغال العامة والمواصلات وإميل لحود (وزيراً للتربية الوطنية) وفيليب تقلا (وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني) ويوسف الهراوي (وزيراً للزراعة) وبهيج تقى الدين (وزيراً للصحة والإسعاف العام والشؤون الاجتماعية) وشارل حلو (وزيراً للخارجية والمغتربين) ورشيد بيضون (وزيراً للدفاع الوطني) ومحمد صفي

النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ 19 حزيران 1951 ، وتضمن البرنامج العام الذي ستقوم به الحكومة في مجال التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وأكد ان الحكومة ستباشر بالتعاون مع الأقطار على تأييد قضية فلسطين ، وتقديم ما تستطيع من المعونة للشعب الفلسطيني بما يضمن حقوقهم في ((ظل سلام وطيد)) ، كما تضمن البيان عزم الحكومة على الإصلاح الإداري والقضائي في دوائر الدولة ومؤسساتها المختلفة⁽¹⁾، وبعد مناقشات النواب للبيان الوزاري ، نالت حكومة عبد الله اليافي الثقة بأكثرية أعضاء مجلس النواب⁽²⁾.

- عبد الله اليافي وقضية إعدام أنطوان سعادة واغتيال رياض الصلح عام 1951
قام الحزب القومي السوري الاجتماعي بمحاولة انقلاب فاشلة في لبنان في 9 حزيران 1949⁽³⁾، وعقد مجلس الوزراء اللبناني اجتماعاً طارئاً قرر فيه حل الحزب القومي وملاحقة أعضائه ، فلجأ رئيس الحزب (انطوان سعادة) يوم 11 حزيران إلى سورية⁽⁴⁾ ، كما أصدرت الحكومة أمراً باعتقاله⁽¹⁾.

الدين (وزيراً للبريد والبرق والأنباء) ورشيد كرامي (وزيراً للعدلية) . ناجي كريم الحلو ، حكام لبنان 1920 - 1980 ، الطبعة الأولى، (بيروت ، 1980) ، ص 82 - 83 ؛ عبوشي ، تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومات ، ص 84 ؛ حكومات لبنان ، ص 89 .
(1) ينظر نص البيان الوزاري لحكومة عبد الله اليافي في : م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1951 ، الجلسة (3) في 19 حزيران 1951 ، ص 24 - 70 ؛ مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية ، ص 99 - 109 ؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشتها في مجلس النواب ، المجلد الأول ، ص 221 - 224 .

(2) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1951 ، الجلسة (3) في 19 حزيران 1951 ، ص 27 - 70 ؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشتها في مجلس النواب ، المجلد الأول ، ص 224 - 243 ؛ ؛ عبوشي ، تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة ، ص 85 .

(3) U . S . S . D . L . I and F . A 1945 - 1949 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon , June 11, 1949 , No : A - 84 , To the secretary of stste , Washington , Film 4 , p.136;

الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثالث ، ص 228 - 229 .

(4) ومن الجدير بالإشارة إلى أن الانقلاب العسكري الذي قام به حسني الزعيم في سورية بتاريخ 30 آذار 1949 كان له أثر مهم في تشجيع الحزب القومي السوري للقيام بمحاولة انقلابية مماثلة في لبنان من أجل إفساح المجال للقيام بثورة داخلية أو قلب نظام الحكم مباشرة والاستيلاء على السلطة في لبنان . ينظر :

Labib Yamak , Party politics in Lebanese political system , In : Leonard Binder : politics in Lebanon , (Beirut , 1966) , p.155.

أدركت الحكومة اللبنانية خطورة ما جرى ، فاتفقت مع الحكومة السورية على تسليم أنطوان سعادة والتي سلمته إلى الحكومة اللبنانية بتاريخ 8 تموز من العام ذاته ، ومثّل أمام المحكمة العسكرية اللبنانية ووجهت له تهمة الخيانة العظمى والتحريض على العصيان المسلح وتهديد أمن الدولة ، وأصدرت المحكمة عليه بالإعدام والذي نفذ فيه في اليوم نفسه⁽²⁾.

أثارت قضية إعدام أنطوان سعادة استياءً لدى الرأي العام اللبناني ، وناقش مجلس النواب في جلسات عديدة قضية الإعدام من قبل بعض نواب المعارضة الموالين لسورية وللحزب القومي السوري⁽³⁾، لكن وعلى أثر ورود أنباء عن قيام الحزب القومي بنشاط معارض للبنان داخل سورية ، قدم عدد من نواب المجلس⁽⁴⁾ بسؤالين لرئيس الحكومة اللبنانية (عبد الله اليافي) بجلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ 2 كانون الأول 1951 ، الأول يتعلق بموقف الحكومة اللبنانية من الحكومة السورية ((التي رخصت بالعمل لحزب حلته السلطات اللبنانية لأسباب تتعلق بالمحافظة على أمن البلاد ... وبعدها تبين أن هذا الحزب يقوم في دمشق بنشاط ضد لبنان ويحيك المؤامرات ضد رجاله)) ، والسؤال الثاني يتعلق بالتدابير التي اتخذتها أو تتوي الحكومة اتخاذها في سبيل منع أي ترويج أو دعاية يقوم بها لبناني وبأية وساطة لمصلحة جماعة هذا

-
- (1) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفه رقم (311 / 2684) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، كتاب المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية عن (حركة الحزب القومي السوري الاجتماعي المسلحة في لبنان : أسبابها ودوافعها ونتائجها وأسرار اعتقال أنطوان سعادة وإعدامه) المرقم (س / 744 / 8564) في 12 تموز 1949 ، الوثيقة المرقمة (58) ، ص 191 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، ج 3 ، ص 237.
- (2) الصلح ، أحتكم إلى التاريخ ، ص 94 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثالث ، ص 242؛ الخوري ، النيابة في لبنان، ص 221.
- (3) ينظر تفاصيل مناقشات مجلس النواب لقضية إعدام أنطوان سعادة ولا سيما من قبل النائب (كمال جنبلاط) في : الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 170 — 171.
- (4) منهم : سليمان عرب ، قبولي الذوق وعلي بزي.

الحزب المحل ... وهل تراقب الحكومة الأعضاء الذين كانوا ينتمون رسمياً للحزب المنحل وتراقب تحركاتهم ونشاطاتهم واتصالاتهم مع رفاقهم خارج لبنان؟⁽¹⁾.

أجاب عبد الله اليافي (رئيس الوزراء) على السؤالين موضحاً أن الحكومة بعد أن حلتّ الحزب القومي السوري وقامت بمحاكمة بعض أعضائه ، لاحظت في أوائل عام 1950 قيام بعض أعضاء الحزب المذكور المتنفذين في سورية بنشاط معادي ضد لبنان عن طريق توزيع المنشورات لإعادة تنظيم الحزب وتشكيله من جديد وتمت ملاحقة المسؤولين من قبل السلطات المعنية ، وأصدرت في 14 آذار قانوناً فرض عقوبة الاعتقال المؤقت بحق كل من يسعى لإعادة تأليف حزب منحل حرصاً على سلامة لبنان واستقلاله ، أن الحكومة تعمل على مكافحة الأحزاب التي تعمل ضد الكيان اللبناني وتحاول الإخلال بالأمن الداخلي للدولة اللبنانية⁽²⁾ ، كما أجاب عبد الله اليافي (رئيس الوزراء) على سؤال للنائب (ناظم القادري) عن صحة ما أشيع حول وضع الحكومة لمشروع قانون يقضي بمنح عفو عام عن المحكومين من أعضاء الحزب القومي السوري ؟ ، وبينَ عبد الله اليافي أن هذا الخبر غير صحيح ، ولم تفكر حكومته بمنح عفو عن المحكومين من أعضاء الحزب القومي السوري ، ولم تُعد أي قانون بهذا الخصوص⁽³⁾.

وانتقاماً من رئيس الحكومة اللبناني السابق (رياض الصلح) الذي صادق على قرار إعدام رئيس الحزب القومي السوري ، نفذَ أعضاء من الحزب المذكور عدة محاولات لاغتيال (رياض الصلح) آخرها عندما كان متواجداً في الأردن يوم 16 تموز 1951 ، وهو في طريقه إلى المطار الملكي بعمّان للعودة إلى لبنان ، تعرضت سيارته

(1) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة 1951 ، الجلسة (8) في 20 كانون الأول 1951 ، ص 22 .

(2) الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 172.

(3) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة 1951 ، الجلسة (8) في 20 كانون الأول 1951 ، ص 23 .

إلى إطلاق نار من قبل مسلحين ينتمون للحزب القومي السوري ، ومات (رياض الصلح) على الفور⁽¹⁾.

أدى نبأ الاغتيال إلى اندلاع المظاهرات في مختلف المدن اللبنانية ، وأمر رئيس الوزراء (عبد الله اليافي) الجيش اللبناني بالنزول في الشوارع لإعادة الأمن والاستقرار إلى نصابه⁽²⁾، وناقش مجلس النواب قضية الاغتيال في عدة جلسات نيابية ، وخصصت الجلسة المنعقدة بتاريخ 25 تموز 1951 لتأبين (رياض الصلح) ، وبعد أن أعلن مجلس النواب الوقوف خمس دقائق صمتاً وحداداً على (الصلح) ، ألقى رئيس الوزراء (عبد الله اليافي) خطاباً في رثاء الصلح ووطنيته للبنان ، وعبر عما يكنه اللبنانيين من حزن عميق على مقتله ، وأكد أن البلاد العربية خسرت أحد المدافعين عن حقوقها ورمزاً نذر نفسه لحماية حريتها واستقلالها⁽³⁾.

كما أعلن رئيس الوزراء (عبد الله اليافي) في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ 16 آب 1951 عمّا توصل إليه التحقيق بقضية اغتيال (رياض الصلح) ، وبين بأن الحكومة لم تتمكن سابقاً من الإدلاء ببيان شامل عن القضية في مجلس النواب لسببين : الأول من أجل المحافظة على سرية التحقيق وسلامته ، والثاني لأن جريمة الاغتيال وقعت خارج لبنان ، وأكد أن التحقيق كشف عدة أمور منها : اعتقال السلطات الأردنية عشرات المشبوهين وتم التحقيق معهم ، كما أثبت التحقيق انتقال عدة أشخاص قبل وقوع جريمة الاغتيال بين سورية والأردن ، وأثبت كذلك اشتراك مجموعة من أعضاء الحزب القومي السوري بجريمة الاغتيال ولهم اتصال مع أعضاء من الحزب الموجودين في سورية ، ودعا رئيس الوزراء (عبد الله اليافي) الصحافة اللبنانية إلى عدم القاء التهم

(1) العبيدي ، رياض الصلح ، ص 34 ؛

Rabbath , La Formation Historique Du Liban, p.514.

(2) U . S . S . D . L . I and F. A 1950 - 1954 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon , July 19, 1951 , No : 30 , To the secretary of state , Washington , Film 6, p.242.

(3) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1951 ، الجلسة (8) في 25 تموز 1951 ، ص 1 ؛ الخوري ، النيابة في لبنان ، ص 244 ؛ الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 173.

على بعض الدوائر الحكومية ولا سيما في الأردن لأن ذلك يسيء إلى العلاقات الودية بين البلدين ولأن ذلك يسيء في مجرى التحقيق نفسه ، ووعده بإبلاغ المجلس بكل ما يستجد في التحقيق من معلومات ، وأكد (عبد الله اليافي) أن حكومته ماضية في مساعيها واتصالاتها لاتخاذ التدابير الكفيلة للقضاء على كل من يريد النيل من لبنان واستقلاله والإضرار بأمنه⁽¹⁾.

- دور عبد الله اليافي في انتفاضة عام 1952 والإطاحة بحكم الرئيس بشارة الخوري واجهه حكم الرئيس (بشارة الخوري) معارضة واسعة وصلت حد المطالبة باستقالته ، ويعود ذلك إلى المساوئ التي امتاز به عهده ولا سيما تقشي الرشوة والمحسوبية وانتشار الفساد الإداري وحكم الرجعية والإقطاعية⁽²⁾، كما تدهورت أوضاع لبنان السياسية والاقتصادية ، وانقسم أعضاء مجلس النواب على قسمين ، الأول مؤيد للحكم ، والثاني معارض له ، وتجسدت تلك المعارضة بتشكيل (الجبهة الاشتراكية الوطنية) في 4 أيار 1952 بقيادة (كمال جنبلاط)⁽³⁾ ، والتي ضمت في صفوفها عدد من الأحزاب والشخصيات النيابية المعارضة لحكم الرئيس (بشارة الخوري)⁽⁴⁾.

بدأت الجبهة بالعمل من أجل المواجهة مع السلطة اللبنانية وتصعيد المعركة ضد الرئيس بشارة الخوري ، وقامت بتوسيع دائرة المعارضة بالاتصال مع عدد من

(1) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1951، الجلسة (14) في 16 آب 1951، ص7.

(2) David Gordon , Lebanon: Fragmented Nation , First Edition , (London , 1981) , p.49;

الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان ، ص 85.
(3) عمار منهل محمد التيك ، كمال جنبلاط ودوره في السياسة الداخلية اللبنانية 1917 — 1977 ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، (كلية الآداب ، 2013) ، ص 42 — 43 ؛ جاسم محمد الجبوري ، ((تجربة العمل الجبهوي في لبنان 1949 — 1958)) ، مجلة آداب الرافدين ، العدد (58) ، كلية الآداب ، (جامعة الموصل ، 2010) ، ص 214.

(4) من أبرز تلك الأحزاب : الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الكتلة الوطنية والحزب القومي السوري الاجتماعي وعدد من الشخصيات منهم : كميل شمعون ، أنور الخطيب ، عبد الحميد كرامي ، أميل البستاني ، غسان تويني ، بطرس أده ، عبد الله الحاج ، إميل البستاني وذران توسباط . جريدة الأنباء (بيروت) ، العدد (8) في 4 أيار 1951 ؛ سامي ذيبان ، الحركة الوطنية اللبنانية الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، (بيروت ، 1977) ، ص 138.

القادة السياسيين في بيروت وطرابلس وفي مقدمتهم (عبد الله اليافي) ، وتم التوصل إلى اتفاق مبدئي على توحيد الجهود في جبهة متحدة للمعارضة تتولى اتخاذ الخطوات الملائمة للإصلاح في لبنان وفي مقدمتها إنهاء حكم الرئيس بشارة الخوري⁽¹⁾.

أعلن عبد الله اليافي انضمامه للمعارضة بتاريخ 28 آب 1952 ، مؤكداً أن هذا الانضمام جاء استجابة للمطالب الشعبية ، ودعا عبد الله اليافي إلى تصحيح الأوضاع السياسية والدستورية في لبنان ، وإيجاد حكم ديمقراطي يتفق ومطالب المعارضة الذي يضمن حرية الإنسان وحقوق الشعب ، ودعا رئيس الجمهورية إلى النزول عند إرادة الشعب والتخلي عن السلطة بأسرع وقت⁽²⁾.

دعت الجبهة الاشتراكية الشعب اللبناني والمعارضة إلى إعلان الإضراب العام يوم 15 أيلول⁽³⁾، وكان لعبد الله اليافي دور كبير في استمرار الإضراب في بيروت ، وأصر على تحقيق مطالب المعارضة بمحاكمة المسؤولين عن الفساد وتعديل قانون الانتخابات وقانون المطبوعات وحرية العمل الحزبي ورفع القيود التي تعرقل النمو الاقتصادي في لبنان⁽⁴⁾.

وفي اليوم الثالث للإضراب 17 أيلول 1952 ، طالب (عبد الله اليافي) وعدد كبير من أعضاء المعارضة⁽⁵⁾ في بيان لهم رئيس الجمهورية بالاستقالة ، وأبلغوا قائد الجيش (فؤاد شهاب) بطلبهم هذا ، وطلبوا منه وقوف الجيش على الحياد ، ونفوا نية المعارضة تسليم رئاسة الجمهورية لغير الموارنة ، وأصدر (عبد الله اليافي) وسامي الصلح بياناً دعا فيه إلى استمرار الإضراب حتى استقالة رئيس الجمهورية⁽⁶⁾.

(1) فارس اشتي ، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية 1949 — 1975 ، المجلد الثاني : دور الحزب (1949 — 1964) ، الطبعة الأولى ، الدار التقدمية ، (بيروت ، 1989) ، ص 773 — 774

(2) جريدة النهار ، العدد (5119) في 29 آب 1952.

(3) جريدة النهار ، العدد (5131) في 13 أيلول 1951.

(4) جريدة النهار ، العدد (5134) في 17 أيلول 1951.

(5) منهم : كمال جنبلاط وكميل شمعون ورشيد كرامي .

(6) جريدة النهار ، العدد (5135) في 18 أيلول 1951.

عرض رئيس الجمهورية على قادة المعارضة وبخاصة القادة السنة وفي مقدمتهم (عبد الله اليافي وحسين العويني) لتشكيل حكومة جديدة ، إلا أن عبد الله اليافي ورفاقه رفضوا التعاون مع رئيس الجمهورية في هذا المجال⁽¹⁾.

وأمام الوضع المتأزم في لبنان ، وإصرار عبد الله اليافي وباقي قادة المعارضة على عدم التعامل مع رئيس الجمهورية ، واستمرار الإضراب العام ، وعدم قدرة رئيس الجمهورية على تشكيل حكومة لبنانية جديدة، لم يكن أمام الرئيس (بشارة الخوري) إلا تقديم استقالته إلى رئيس مجلس النواب في ليلة 17 / 18 أيلول 1952 ، وأصدر مرسوماً بتعيين (اللواء فؤاد شهاب) رئيساً للحكومة ، وأذاع (اللواء فؤاد شهاب) صباح يوم 18 أيلول بياناً إلى الشعب اللبناني أعلن فيه استقالة رئيس الجمهورية وتسلمه مهام الحكم مؤقتاً لحين انتخاب رئيس جديد للبنان⁽²⁾.

باشر أعضاء الجبهة الاشتراكية وفي مقدمتهم عبد الله اليافي للعمل على قطف ثمار النصر في الانتفاضة الشعبية ، وطرحوا برنامجاً تضمن دعوة الرئيس لمغادرة البلاد ومقاومة الإتيان بشخص يشكل استمراراً لعهد الرئيس (بشارة الخوري) ، وتم مناشدة فؤاد شهاب تجنيب حكومته النشاط السياسي وتأييد كل مرشح معارض يحصل على الأكثرية⁽³⁾، وأثناء اجتماع للجبهة في 21 أيلول 1952 ، تقرر ترشيح أحد أعضائها وهو (كميل شمعون) لرئاسة الجمهورية ، إلا أنه ترشح كذلك للرئاسة أحد أركان المعارضة وهو (حميد فرنجية) ، فاجتمع المرشحان واتفقا على الاحتكام إلى لجنة مؤلفة من عبد الله اليافي وكمال جنبلاط وحبيب أبو شهلا تقوم بإجراء استفتاء سري لمعرفة رأي الأكثرية ، وتحافظ على سرية الأوراق ويتعهد كل منهما بالانسحاب لزميله

(1) حسان حلاق ، التيارات السياسية في لبنان 1943 — 1952 ، الطبعة الأولى ، معهد الإنماء العربي ، (بيروت ، 1981) ، ص 621 — 622 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثالث ، ص 476
(2) نقولا ناصيف ، جمهورية فؤاد شهاب ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة فؤاد شهاب ، دار النهار ، (بيروت ، 2011) ، ص 137 ؛ حلاق ، التيارات السياسية في لبنان ، ص 622.
(3) كمال جنبلاط ، ربع قرن من النضال ، الطبعة الثانية ، الدار التقدمية ، (المختارة ، لبنان ، 1987) ، ص 170 — 171.

عندما يرى أنه أقل منه أصواتاً ، وكانت نتيجة الاستفتاء لصالح كميل شمعون ، فتنازل حميد فرنجية له ⁽¹⁾، وانتخب مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ 23 أيلول 1952 كميل شمعون رئيساً للجمهورية وبالإجماع ⁽²⁾.

تشكيل عبد الله اليافي للحكومة اللبنانية ما بين 1953 - 1954

أصدر رئيس الجمهورية (كميل شمعون) مرسوماً بتاريخ 30 أيار 1953 قضى بحل مجلس النواب ، ونص على إجراء انتخابات المجلس الجديد في شهر تموز 1953 ⁽³⁾ ، ورشح (عبد الله اليافي) عن دائرة (المزرعة) الانتخابية في مدينة بيروت ⁽⁴⁾، وجرت الانتخابات في المدة ما بين 16 تموز - 10 آب من العام ذاته ⁽⁵⁾، وأعلنت نتائج الانتخابات في عدة مراحل وكان الإعلان عن نتائج مدينة بيروت يوم 16 تموز ، وفاز عبد الله اليافي نائباً عن مدينة بيروت بحصوله على (4699 صوتاً) ⁽⁶⁾.

وعلى أثر عقد مجلس النواب جلسته الأولى في 13 آب 1953 ، كلف رئيس الجمهورية (كميل شمعون) النائب (عبد الله اليافي) بتشكيل الحكومة في 16 آب ،

(1) جريدة النهار ، العدد (5138) في 21 أيلول 1952 ؛ جنبلاط ، ربع قرن من النضال ، ص 171 ؛ اشتي ، الحزب التقدمي الاشتراكي ، المجلد الثاني ، ص 782.

(2) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1952 ، الجلسة (2) المنعقدة بتاريخ 23 أيلول 1952 ؛ جريدة النهار ، العدد (5140) في 24 أيلول 1952 ؛ الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 181.

(3) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفه رقم (2685 / 311) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، كتاب المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية عن (الانتخابات النيابية لعام 1953) المرقم (س / 3 / 1201/1201/76) والمؤرخ في 1 حزيران 1953 ، الوثيقة المرقمة (11) ، ص 5 ؛ الخوري ، النيابة في لبنان ، ص 278.

(4) الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 515.

(5) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفه رقم (2685 / 311) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، كتاب المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية عن (الانتخابات النيابية لعام 1953) المرقم (س / 1 / 113 / 1201/1201/210) والمؤرخ في 11 آب 1953 ، الوثيقة المرقمة (24) ، ص 16 .

(6) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الأول لسنة 1953 ، جلسة إعلان نتائج الانتخابات النيابية لعام 1953 والمنعقدة بتاريخ 13 آب 1953 ، ص 2 — 3 ؛ الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 515.

فألّفها في اليوم ذاته⁽¹⁾، ونالت الحكومة ثقة مجلس النواب وبالأكثرية في جلسته المنعقدة بتاريخ 3 أيلول 1953⁽²⁾.

واجهت حكومة (عبد الله اليافي) مشاكل عدة منها : احتدام الخلاف بينها وبين المعارضة ولا سيما مع الجبهة الاشتراكية ، التي لم يشارك أحد من أعضائها في الحكومة ، وتعرضت للكثير من النقد من قبل أعضاء الجبهة في مجلس النواب ولا سيما من قبل النائب (كمال جنبلاط) وباقي زملاءه الذين رأوا بان الحكومة لم تلتزم بوعودها بإجراء الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ورأى (كمال جنبلاط) بوجود أزمة عميقة في البلاد تحتاج لانقلاب جذري ، واستتكرت الجبهة قيام الحكومة اللبنانية بتعديل (قانون المطبوعات) للحد من حرية الصحافة⁽³⁾.

وأثناء مناقشة مجلس النواب لسياسة الحكومة الداخلية والخارجية بتاريخ 16 شباط 1954 ، حدث مشادات كلامية بين نواب المعارضة بقيادة (النائب كمال جنبلاط) و رئيس الحكومة (عبد الله اليافي) ، وبعد سلسلة من المناقشات الحادة ، قدّم عبد الله اليافي استقالة حكومته ، وعلى أثرها طرح اليافي الثقة لحكومته فنالها بأكثرية (18) صوتاً ضد (16) ، إلا أن الرئيس كميل شمعون رفض تلك الاستقالة ، وقد أصدر ديوان الرئاسة بياناً أوضح فيه أنه وبعد دراسة رئيس الجمهورية للوضع الناشئ عن هذه الاستقالة ((رأى أن لا مجال لقبولها)) لأن ظروف الحكم تتطلب الاستقرار ومواصلة العمل من قبل الحكومة لإنجاز المشاريع التي تعهدت بها ، لذلك فأن رفض الرئيس قبول هذه الاستقالة أملاً بأن ((تتابع الحكومة عملها كالمعتاد مضطلة بالمهام

(1) ينظر نص المرسوم المرقم (2510) والمؤرخ في 16 آب 1953 والمتضمن تعيين عبد الله اليافي رئيساً للحكومة في : جريدة النهار ، العدد (5418) في 18 آب 1953 ؛ عبّوشي ، تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة ، ص 86 ؛ الحلو ، لبنان 1920 - 1980 ، ص 97.

(2) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1953 ، الجلسة (2) المنعقدة بتاريخ 3 أيلول 1953 ، ص 72 - 73 ؛ البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب ، المجلد الأول ، ص 316.

(3) جريدة الأنباء ، العدد (130) في 23 كانون الثاني 1954.

الجسام الملقاة على عاتقها في الحقلين الداخلي والخارجي ، لما فيه خير لبنان ومصلحته العليا⁽¹⁾.

استمرت عملية التصعيد السياسي بين المعارضة ممثلة بالجبهة الاشتراكية والحكومة اللبنانية ، فطالب (كمال جنبلاط) ومنذ يوم 19 آذار 1954 من خلال جريدة الأنباء بالدعوة إلى البدء بـ ((رفع الحصانة عن عبد الله اليافي))⁽²⁾، ومما عقد المشكلة بين المعارضة والحكومة ، وقوع اشتباكات بين طلبة الجامعة الأمريكية في بيروت ورجال الأمن في 27 آذار من العام ذاته⁽³⁾، وكانت النتيجة إطلاق رجال الأمن النار على المتظاهرين ، وأسفرت عن مقتل أحد المتظاهرين وجرح (19) منهم ، و (24) من رجال الأمن⁽⁴⁾ ، وناقش مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ 30 آذار 1954 قضية التظاهرة ، ورأى الكثير من النواب بأن هناك تقصير من قبل الحكومة في مسألة التعامل مع المتظاهرين ، في حين حمّل رئيس الحكومة (عبد الله اليافي) وزير الداخلية الطلاب مسؤولية الحادث ، وحدثت مشادة عنيفة بين النائب (كمال جنبلاط) ورئيس الحكومة (عبد الله اليافي) ، وبعد تدخل النواب بينهما رفعت الجلسة النيابية⁽⁵⁾ ، ثم واصل المجلس بجلسته المنعقدة في 1 نيسان 1954 مناقشة قضية التظاهرة ومسألة إطلاق النار على المتظاهرين وعلى أثر تقديم عدد من النواب باقتراح يتضمن تشكيل

(1) جريدة النهار ، العدد (5572) في 17 شباط 1954 ؛ جريدة الأنباء ، العدد (134) في 20 شباط 1954 ؛ عبوشي ، تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة ، ص 86 . ينظر نص البيان الرسمي الصادر عن ديوان رئاسة الجمهورية الخاص برفض الاستقالة في : ماجد ، تاريخ الحكومات اللبنانية ، ص 98.

(2) جريدة الأنباء ، العدد (138) في 20 آذار 1954.

(3) حيث قام طلاب الجامعة بتظاهرات كبيرة في بيروت احتجاجاً على الحلف التركي الباكستاني الذي تم التوقيع عليه بين تركيا وباكستان في 3 نيسان 1954 ، والذي كان بداية لإنشاء حلف بغداد عام 1955 .

(4) جريدة النهار ، العدد (5630) في 28 آذار 1954 ؛ د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفه رقم (2684/311) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية عن (تظاهرة طلاب الجامعة الأمريكية في عام 1954) المرقم (س/313/56/12) والمؤرخ في 1 نيسان 1954 ، الوثيقة المرقمة (36) ، ص 78.

(5) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الأول لسنة 1954 ، الجلسة (5) المنعقدة بتاريخ 30 آذار 1954 ، ص 2 — 5 ؛ جريدة النهار ، العدد (5608) في 31 آذار 1954 .

لجنة تحقيق يتقوم بالكشف عن ملابسات حادثة إطلاق النار وتحديد المسؤولين عنها ، رحب رئيس الحكومة (عبد الله اليافي) بتعيين تلك اللجنة ، وأكد بأن حكومته ستضع تحت تصرف لجنة التحقيق كل ما لديها من معلومات ووسائل تساعد على تحقيق مهمتها وانها ستدرس قضية دفع التعويضات للمتظاهرين المتضررين ، ووافق المجلس على تشكيل تلك اللجنة للتحقيق الإداري والسياسي في القضية⁽¹⁾، وقد أعدت اللجنة تقريراً ألفت فيه المسؤولية على الحكومة ، وحملت الطلاب وأحزاب المعارضة جزءاً منها⁽²⁾.

ومع زيادة حدة الأزمة السياسية وتصادم مطالبات المعارضة باستقالة الحكومة ، قدّم (عبد الله اليافي) استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية في 8 أيلول 1954 ، وأكد (عبد الله اليافي) في كتاب الاستقالة أنها جاءت لتفسح المجال لقيام حكومة جديدة تسهر على ((تنفيذ الإصلاحات التي حققتها الحكومة الحالية)) وتلبية لرغبة الشعب اللبناني في انجاز البقية الباقية من المشاريع والقيام بالإصلاحات التي لم تتمكن الحكومة من تنفيذها لضيق الوقت ، وقد وافق رئيس الجمهورية (كميل شمعون) على قبول الاستقالة ، ووجه الرئيس شكره لعبد الله اليافي وباقي أعضاء الحكومة المستقيلة على الأعمال التي قاموا بها والمشاريع التي حققوها ، وكلّف رئيس الجمهورية من جديد (عبد الله اليافي) لتشكيل الحكومة القادمة ، إلا أن (عبد الله اليافي) اعتذر عن ذلك⁽³⁾.

- دور عبد الله اليافي في الانتفاضة اللبنانية 1957 . 1958

أدت سياسة رئيس الجمهورية (كميل شمعون) وحكومته القائمة على تأييد مشاريع الاحلاف الغربية الاستعمارية من جهة ، وفشلها في القيام بالإصلاحات الداخلية إلى

(1) م . م . ن . ل . ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الأول لسنة 1954 ، الجلسة (6) المنعقدة بتاريخ 1 نيسان 1954 ، ص 2 — 3 ؛ جريدة النهار ، العدد (5610) في 2 نيسان 1954 ؛ الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 184.

(2) جريدة النهار ، العدد (5658) في 30 أيار 1954.

(3) جريدة الحياة ، العدد (2346) في 9 أيلول 1954 ؛ جريدة النهار ، العددان (5744) و (5746) في 9 و 11 أيلول 1954 ؛ وينظر نص كتاب استقالة حكومة عبد الله اليافي في : ماجد ، تاريخ الحكومات اللبنانية ، ص 97 — 100.

تصاعد حركة المعارضة الداخلية ضد نظام الحكم القائم في لبنان ، وبدأت المواجهة بين الطرفين في الأول من نيسان 1957 عندما تم تشكيل جبهة معارضة أطلق عليها (الجبهة الوطنية) ⁽¹⁾، والتي ضمت في صفوفها عدد من أقطاب المعارضة في مقدمتهم (عبد الله اليافي وكمال جنبلاط ورشيد كرامي وحמיד فرنجية وحسين العويني وصائب سلام وصبري حمادة وغيرهم) وعدد من أحزاب المعارضة ⁽²⁾، وقد شنت تلك المعارضة حملة عنيفة على الحكومة بدأت أولاً من خلال الصحف ثم انتقلت إلى مجلس النواب ومنه إلى الشارع اللبناني ⁽³⁾.

وتزايدت حدة المنافسة بين رئيس الجمهورية وانصاره من جهة والمعارضة الوطنية من جهة أخرى والتي ادت إلى توتر الأوضاع السياسية في لبنان ، ومما عقد الأزمة السياسية اغتيال الصحفي (نسيب المتني) صاحب جريدة (التلغراف البيروتية) في 8 أيار 1958 ⁽⁴⁾، وادى ذلك الاغتيال إلى اندلاع موجة استنكار واسعة في لبنان ، وكانت الجبهة الوطنية وعدد من أعضائها وفي مقدمتهم (عبد الله اليافي) قد أصدروا بياناً حملوا في ((الحاكمين)) مسؤولية كل ما جرى ويجري في لبنان من اغتالات وتدهور

(1) U . S . S . D . L . I and F. A 1955 - 1958 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon , April 1 , 1957 , No : 11 , To the secretary of state , Washington , Film 10, p.6;

جاسم محمد الجبوري ، ((تجربة العمل الجبهوي في لبنان 1949 - 1958)) ، مجلة أدب الرافدين ، العدد (58) ، السنة (39) ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، (2010) ، ص 229.

(2) ولا سيما الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب النجادة وحزب الكتلة الدستورية . الخوري ، النيابة في لبنان ، ص 334 - 335.

(3) Reports of American Middle East Commissioner , File No:7 , Middle East - Lebanon , the control of local conflict case studies , ACDA I JR - 145 III , Lebanon (1958) , Prepared for the U.S .Arms Control and Disarmament Agency , p.239 - 240 ;

ذبيان ، الحركة الوطنية اللبنانية ، ص 172.

(4) جريدة النهار ، العدد (6878) في 9 أيار 1958 . وكان الصحفي (نسيب المتني) من أشد المعارضين لكميل شمعون وانتقاده لنظام الحكم ، حيث وجد في جيبه وبعد اغتياله أربع رسائل خالية من التوقيع تهدده بالقتل إذا لم يرتد عن موقفه السياسي المعارض للحكومة . الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان ، ص 175.

في الأوضاع السياسية ، ودعت إلى القيام بإضراب عام مفتوح في مختلف المدن اللبنانية اعتباراً من 10 أيار من العام ذاته⁽¹⁾.

وبدأت قوى المعارضة والمتمثلة بالجبهة الوطنية إلى إعلان الثورة المسلحة في 12 أيار 1958 في المدن اللبنانية كافة ، وقد أعلنها في بيروت (عبد الله اليافي وصائب سلام) ، وفي جبل لبنان (كمال جنبلاط) وفي طرابلس (رشيد كرامي) ، وفي صيدا النائب (معروف سعد) ، ومن محافظة البقاع قادها (صبري حمادة)⁽²⁾ ، وتمكنت المعارضة التي حشدت ما يقارب (12) ألف مقاتل من السيطرة على نحو (40 %) من الأراضي اللبنانية ، وطالبت المعارضة باستقالة رئيس الجمهورية (كميل شمعون)⁽³⁾.

ومع مواصلة قوات المعارضة على المستوى العسكري عملياتها ضد القوات الحكومية ، واقتربها من القصر الجمهوري في بيروت في شهر تموز ، لم يكن أمام رئيس الجمهورية (كميل شمعون) إلا الاستعانة بالقوات الأمريكية ، حيث أمر الرئيس الأمريكي (آيزنهاور) قواته من الأسطول الأمريكي السادس المتواجد بالبحر المتوسط النزول على الأراضي اللبنانية يوم 15 تموز 1958 والتي كان قوامها (15) ألف جندي أمريكي استجابة لطلب الرئيس اللبناني⁽⁴⁾ ، وقد استكر (عبد الله اليافي) وجبهة الاتحاد الوطني ذلك الإنزال وعدوه عدواناً وتدخلأً أجنبياً وقاموا بإرسال مذكرة احتجاج إلى مجلس الأمن الدولي وإلى الرئيس الأمريكي ، أوضحوا فيها أن الأزمة في لبنان داخلية⁽⁵⁾ ، كما التقى المبعوث الأمريكي (روبرت مورفي)⁽¹⁾ بقيادة المعارضة ولا سيما

-
- (1) جريدة النهار ، العدد (6878) في 9 أيار 1958 ؛ جريدة السياسة ، العدد (438) في 9 أيار 1958
 - (2) جريدة النهار ، العدد (6879) في 13 أيار 1954 ؛ نادية ونواف كرامي ، واقع الثورة اللبنانية ، (بيروت ، 1988) ، ص 230 - 231.
 - (3) جريدة النهار ، العدد (6881) في 15 أيار 1958 ؛ جريدة السياسة ، العدد (441) في 15 أيار 1958 ؛ الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان ، ص 176.
 - (4) جريدة السياسة ، العدد (492) في 16 تموز 1958 ؛ جريدة النهار ، العدد (6934) في تموز 1958 ؛ عبد الكريم علي أبو ركيبه ، الإنزال الأمريكي في لبنان 1958 المقدمات والدوافع والمواقف ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، (بغداد ، 2003) ، ص 120 - 123.
 - (5) جريدة النهار ، العدد (6934) في 17 تموز 1958 ؛ جريدة السياسة ، العدد (493) في 17 تموز 1958.

عبد الله اليافي وحسين العويني) يوم 21 تموز 1958 ، وأكدوا له على ضرورة تخلي رئيس الجمهورية عن فكرة تجديد ولايته للمرة الثانية وتتحية عن السلطة (2).

وهكذا ، ومع تواصل الثورة ، وإدراك رئيس الجمهورية (كميل شمعون) عدم قدرته على البقاء في سدة الحكم لا سيما بعد فشله في الحصول على الدعم اللازم لحكمه من القوات الأمريكية ، أخذت الحكومة الأمريكية تتجه نحو التعامل مع قادة المعارضة ، حيث التقى الموفد الأمريكي (مورفي) بقيادة المعارضة ، وتمحورت المناقشات حول الاتفاق على مرشح لرئاسة الجمهورية ، وطرحت أسماء عدة من بينها (اللواء فؤاد شهاب ، فتم التوصل إلى حل وسط يقضي ببقاء رئيس الجمهورية في منصبه حتى نهاية ولايته الدستورية في 23 أيلول 1958 ، وتسليم الحكم للواء (فؤاد شهاب) مؤقتاً حتى يتم انتخاب رئيس جديد للبنان ، وأيدت المعارضة وفي طليعتهم (عبد الله اليافي وكمال جنبلاط ورشيد كرامي وحמיד فرنجية) ترشيح (فؤاد شهاب) لرئاسة الجمهورية (3).

وقبل انتهاء المدة الدستورية لرئيس الجمهورية (كميل شمعون) بشهرين ، انتخب مجلس النواب (فؤاد شهاب) رئيساً للجمهورية في 31 تموز 1958 (4) ، وعقد قادة المعارضة اجتماعاً للتشاور حول الموقف السياسي في المرحلة الانتقالية القادمة ، وحضر اللقاء (عبد الله اليافي ورشيد كرامي وكمال جنبلاط وحسين العويني وصائب سلام) وغيرهم ، وقرروا إعلان تضامن قادة الثورة والمعارضة في مختلف المناطق والظروف ، وإبلاغ الرئيس (فؤاد شهاب) دعم المعارضة لموقفه الوطني وحثه على

- (1) نائب وكيل وزير الخارجية الأمريكي ، بعثه الرئيس الأمريكي إلى بيروت يوم 16 تموز 1958 من أجل التنسيق بين القوات العسكرية الأمريكية والقوات اللبنانية وزيارة الرئيس اللبناني كميل شمعون . ينظر : جريدة النهار ، العدد (6934) في 17 تموز 1958 .
- (2) جريدة النهار ، العدد (6938) في 22 تموز 1958 .
- (3) جريدة النهار ، العدد (6945) في 31 تموز 1958 ؛ جريدة السياسة ، العدد (507) في 31 تموز 1958 .
- (4) م. م. ن. ل. ، الدور التشريعي التاسع ، محضر الجلسة الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية اللواء (فؤاد شهاب) والمنعقدة بتاريخ 31 تموز 1958 ، ص 1 . وقد حصل (فؤاد شهاب) على أغلبية أصوات أعضاء المجلس والبالغة (48) صوتاً من أصل (56) من مجموع أعضاء المجلس البالغ عددهم (66) نائباً . جريدة النهار ، العدد (6946) في 1 آب 1958 ؛ جريدة السياسة ، العدد (506) في 1 آب 1958 ؛ الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 197 .

جلاء جميع القوات الأجنبية عن لبنان ، وتأييد طلب المعارضة تأليف حكومة في العهد المقبل من المعارضين وسواهم من الموثوق بهم ، ودعوة المقاومة الشعبية إلى الاستمرار في الإضراب لحين تحقيق الهدوء واستقرار الأوضاع وتسلم الرئيس مهامه الدستورية ، وانتدب المجتمعون وفداً ضم (عبد الله اليافي وكمال جنبلاط ورشيد كرامي وحسين العويني وفؤاد عمون) لمقابلة الرئيس المنتخب (فؤاد شهاب) وإبلاغه موقفهم تجاهه⁽¹⁾، وتوصلوا إلى الاتفاق مع الرئيس المنتخب على إنهاء الإضراب كحسن نية تجاهه ، وطرح قادة المعارضة مبكراً اسم مرشحها لرئاسة الحكومة وهو (رشيد كرامي)⁽²⁾.

تسلم اللواء (فؤاد شهاب) سلطاته الدستورية بعد أداء اليمين الدستورية أمام مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ 23 أيلول 1958⁽³⁾، وقام بتكليف (رشيد كرامي) بتأليف الحكومة فألفها في اليوم التالي 24 أيلول من العام ذاته⁽⁴⁾.

الخاتمة

-
- (1) جريدة النهار العدد (6967) في 26 آب 1958.
 - (2) جريدة السياسة ، العدد (530) في 30 آب 1958.
 - (3) م. م. ن. ل. ، الدور التشريعي التاسع ، محضر الجلسة الخاصة بأداء اليمين الدستورية لرئيس الجمهورية اللواء (فؤاد شهاب) والمنعقدة بتاريخ 31 أيلول 1958 ، ص 1 - 2 .
 - (4) ينظر نص المرسومين المرقمين (2 و3) الخاصين بتشكيل الحكومة في : الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، العدد (40) في 1 تشرين الأول 1958 ؛ البيانات الوزارية ومناقشتاتها في مجلس النواب ، المجلد الأول ، ص 559 ؛ ماجد ، تاريخ الحكومات اللبنانية ، ص 135.

يعد عبد الله اليافي أحد أبرز الشخصيات اللبنانية الوطنية التي كان لها دور مهم في قيادة الحركة الوطنية اللبنانية سواء في عهد الانتداب الفرنسي أم في عهد الاستقلال.

كان لعبد الله اليافي دور كبير في مواجهة السياسة الفرنسية التي عملت على تحقيق الانقسام الداخلي والفرقة بين الطوائف اللبنانية ، وبذل جهداً كبيراً مع الكثير من رفاقه من رجال الحركة الوطنية على مواجهة تلك السياسات الطائفية والعرقية .

عمل عبد الله اليافي طيلة المدة 1943 - 1958 على ترسيخ أسس الوحدة الوطنية في لبنان وذلك من خلال تحقيق الكامل والناجز عن فرنسا ، والتأكيد على ضرورة التعاون والعمل الحقيقي بين المسلمين والمسيحيين من أجل بناء الدولة اللبنانية. كان لعبد الله اليافي دور وطني من خلال الدورات النيابية التي فاز فيها خلال حقبة الاستقلال ، عندما حفلت جلسات مجلس النواب بمناقشاته المطولة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومعالجته للخلل في الجهاز الإداري للدولة.

مارس عبد الله اليافي دوراً قيادياً في الحركة الوطنية عندما سعى مع المعارضة لكشف فساد الحكم في عهد الرئيسين بشارة الخوري (1943 - 1952) وكميل شمعون (1952 - 1958) ، وتمكن من خلال انتفاضة عام 1952 من إسقاط حكم الرئيس بشارة الخوري ، ومن خلال الجبهة الاشتراكية الوطنية في إسقاط نظام حكم الرئيس كميل شمعون والمجيء بشخصية وطنية كفوة تمكنت من إجراء اصلاحات شاملة في البلاد الأ وهو الرئيس فؤاد شهاب (1958 - 1964).

وأثناء تولي عبد الله اليافي رئاسة الحكومة اللبنانية في حقبة الاستقلال عمل من أجل تحقيق الإصلاح الإداري ، كما بذلت حكوماته ما بوسعها من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب اللبناني والعمل من أجل النهوض بواقع الاقتصاد اللبناني (زراعة - صناعة - تجارة).

References

- Abdullah Aref Al-Yafi, The Special Status of Women in Islamic Law, Dar Alf Yaa, Beirut, 2011, 230.
- Adnan Daher and Riad Ghannam, Parliament in Memory of Lebanese Independence, Dar Bilal, Beirut, 2002, 200.
- Adnan Mohsen Daher and Riad Ghannam, Lexicon of Lebanon's Rulers and Presidents 1924-2012: Biography and Biographies of Lebanon's Rulers, Presidents of the Republic, Parliaments and Governments during 170 years, Bilal House for Printing and Publishing, Beirut, 2012, 280.
- Adnan Mohsen Daher and Riad Ghannam, The Lebanese Parliamentary Lexicon: Biography and Biographies of Members of Parliament and Members of the Board of Directors of Mount Lebanon 1861-2006, Dar Bilal for Printing and Publishing, Beirut, 2007, 450.
- Ahmed Abu Saad, Dictionary of the Names of Families and Persons, Dar Al-Ilm for Millions, Beirut, 1997, 147-148
- Ali Muhammad Allam, The Guide to the Lebanese Representative ,1861-1992, Beirut, 1993, 85-86.
- Ammar Manhal Muhammad al-Tak, Kamal Jumblatt and his role in the Lebanese internal politics 1917-1977, master's thesis, University of Mosul, College of Arts, 2013, 42-43.
- Anwar Al-Khatib, The Constitutional Collection: Part Two: The State and Political Systems / The Constitution of Lebanon, Parliamentary Discussions and Documents, Beirut, 1970, 297-298.
- Bechara El-Khoury, Lebanese Facts, Lebanese Papers Publications, Beirut, 1961, 209.
- Camille Chamoun, Stages of Independence, One Thousand and One Nights Press, Beirut, 1949, 348.
- Daher and Ghannam, Parliament in the Memory of Lebanese Independence, 1996, 220-221.

- Daher Ghandour, Electoral Systems: Parliamentary Life and Electoral Legislation in Lebanon, National Information Center, Beirut, 1992, 361.
- Edmon Rabbath, La Formation Historique du Liban Politique et Constitutional, Université Libanaise, Beirut, 1973, p.424.
- Fares Ashti, The Progressive Socialist Party and its Role in Lebanese Politics 1949-1975: The Role of the Party 1949-1964, Beirut, 1989, 774.
- Fawzi Abu Diab, Lebanon and the United Nations, Arab Renaissance House, Beirut, 1978, 58-59.
- Fouad Al-Badawi, The Green Book on Lebanese Politics 1943-1950, Publications of the National Culture Newspaper Management, Beirut, 1950, 69.
- Fouad El-Khoury, The Prosecution Office in Lebanon: Its Origins, Phases, Traces, and Flags from 1860-1977, Beirut, 1980, 134.
- Ghassan Tueni, Fares Sassine, and Nawaf Salam, The Independence Book with Pictures and Documents, An-Nahar Publishing House, Beirut, 2001, 288.
- Hassan Hallaq, Contemporary History of Lebanon 1913-1943, Dar Al-Nahda Al-Arabiya Publications, Beirut, 1985, 130.
- Hassan Hallaq, Contemporary History of Lebanon 1918-1943, Arab Renaissance House, Beirut, 1985, 199.
- Hassan Hallaq, Memoirs of Salim Ali Salam 1868-1938, University House, Beirut, 1982, 81.
- Hassan Hallaq, Political Currents in Lebanon 1943-1952, Arab Development Institute, Beirut, 1981, 621-622.
- Hassan Hallaq, Records of the Sharia Court in Beirut, Dar Sader Beirut, 1987, 71-72.
- Hassan Hallaq, The Coast and the Four Districts Conference 1936, Beirut, 1983, 21.

- Hassan Hallaq, The Coast and the Four Districts Conference, 1934, 24.
- Hikma Abu Zayd, The Heads of Government of Lebanon for 31 Years in the Saraya, Dar Al-Nahar for Publishing, Beirut, 2004, 22
- Ibrahim Mohsen, The National Confrontation Against the French During the Mandate Period 1920-1946, Historical Studies Journal, Damascus, 1998, 200.
- Jassem Muhammad al-Jubouri, The Experience of Frontal Work in Lebanon 1949-1958, Journal of Al-Rafidain Arts, Faculty of Arts, University of Mosul, 2010, 214.
- Kamal Jumblatt, A Quarter Century of Struggle, Lebanon, 1987, p. 171.
- Kamal Salibi, Modern History of Lebanon, An-Nahar Publishing House, Beirut, 1967, 224.
- Muhammad Jamil Behem, Caravans of Arabism and Its Processions Through The Ages, Dar Al-Kashaf Press, Beirut, 1950, 111.
- Muhammad Jamil Behem, Political Tendencies in Lebanon 1918-1945, Dar Al-Ahad Publications, Beirut, 1977, 150.
- Munir Taqi Al-Din, The Birth of The Independece, Dar Al-Alam for Millions, Beirut, 1953, pp. 58-64.
- Nazih Kamel Khaddaj, Lebanon and Parliament, first edition, Beirut, 2009, 480.
- Saad Mohsen Al-Obeidi, Riyadh Al-Solh and the Role of the Politician until 1951, Master Thesis, Institute of Arab History and Scientific Heritage for Postgraduate Studies, Baghdad, 2001, 223.
- Salah Abboushi, Modern History of Lebanon Through 10 Prime Ministers, House of Knowledge for Millions, Beirut, 1989, 320.
- Hoda Rizk, The Making of Political Elites in Lebanon (Circumstances, Laws, and Results), Bissan for Publishing, Distribution, and Media, Beirut, 2001.

Hussein Hamad Abdullah Al-Solag, Political Developments in Lebanon 1943-1958, Master Thesis, Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 1990, 50.

Jassim Muhammad Khudair al-Jubouri, The Lebanese Parliament 1943-1975, a historical and documentary study, PhD thesis, University of Mosul, College of Arts, 2006, p.33-34.

-Leila Maire, Lebanon: An Improbable Nation study in political development, Beirut, 1965, p.62;

-U. S. S. D. L. I and F. A 1931-1939, Lebanon, Telegram from the American Legation, Beirut, Lebanon, September 22, 1939, To the secretary of state, Washington, p.242.

Abdullah Al-Yafy and his Political role in Lebanon 1943-1958

Jassim Muhammad Khudair Al-Jubouri***Abstract**

The contemporary history of Lebanon is bound up with a lot of political personalities who played a very active role in achieving the political independence from France in the mid of the twentieth century. Abdullah Al-Yafy was one of these patriotic personalities who declared their rejection to the French mandate on Lebanon and resisting the sectarian attitudes played by the mandate authority. He insisted on achieving the collaboration between the Muslim and Christian Lebanese in an independent Lebanese state.

Throughout this paper I have tried to shed light on the political role that Abdullah al-yafy played in the most important, critical and complicated era in the political history of Lebanon especially the period between (1943-1958). This paper tackles Al-Yafi birth, his education and the beginning of his political activity in Lebanon between the two great wars 1928-1939, then the paper focuses on his participation and winning in the Lebanese parliamentary elections that happened through the years (1943, 1947, 1951, 1953). It also studies his role in achieving the political independence from France in 1943 and his opposition against the rule of president (Bishara Khory) who was thrown out of power in an uprising in 1952. After that Al-Yafy was elected as the prime minister of the Lebanese government (1953-1954). The paper concludes with Al-Yafy's participation in establishing the national front in 1957 which played the opposition role against the Lebanese president (Kameel shamoun) which led to an uprising in 1958 resulted in throwing the president Shamoun out of power and bringing Fouad Shihab as the Lebanese president in September of 1958.

Key words : Assumption, family, desire ,

* Prof. Asst./ History Department / College of Arts / University of Mosul